الأمم المتحدة

A/58/PV.45

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٤٥**
الثلاثاء، ٢٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: الأونرابل جوليان روبرت هنت ..... (سانت لوسيا)

لغياب الرئيس، شغل السيد الصعيدي (اليمن)، نائب الرئيس، مقعد الرئاسة.

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البنود ٥٥ و ٥٧ و ٥٨ و ٥٩ من جدول الأعمال
(تابع)

تنشيط أعمال الجمعية العامة

إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات

إعادة تشكيل الأمم المتحدة وتنشيطها في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تعزيز منظومة الأمم المتحدة

تقارير الأمين العام (A/57/786 و A/58/175 و A/58/351 و A/58/382 و A/58/395 و Corr.1)

السيد نغو دوك تانغ (فييت نام) (تكلم بالانكليزية): يود وفد بلادي أن يشاطر متكلمين سابقين الإشادة بالتقريرين الشاملين الهامين اللذين قدمهما الأمين العام عن تنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز منظومة الأمم المتحدة. ونحن نثمن عاليا ممارسة النظر في هذين البندين من جدول الأعمال في هذه المناقشة العامة المشتركة. ونرحب على نحو خاص بالورقة الغفل التي قدمها الرئيس بشأن الموضوعين نفسيهما في المشاورات المفتوحة العضوية التي أجريت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر. ونعتقد أنه يمكن لتلك الوثائق أن تشكل أساسا جيدا لمناقشة اليوم. ويود وفد بلادي أيضا أن يؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثل الجزائر بالنيابة عن الفريق العامل المعني بإصلاح الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة التابع لمجموعة عدم الانحياز، وممثل المغرب بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

لقد دأب وفد بلدي على إيلاء أهمية كبيرة لعملية الإصلاح الحالية التي تستهدف المضي في تعزيز الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة. وانطلاقا من تلك الروح، نود أن نعرب عن دعمنا الثابت لدعوة الأمين العام إلى إجراء إصلاح جذري، تلك الدعوة التي أطلقها في افتتاح المناقشة العامة في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر. ونشكره على جهوده الدؤوبة التي كرسها لتلك المهمة الصعبة. ونعتقد أن العديد من التدابير والاقتراحات الواردة في الوثيقتين A/58/395

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

03-58291 (A)

A/58/351 وتستحق أن ننظر فيها بعناية وأن نؤيدها. ونود أيضا أن نشيد بالرئيس هنت على التزامه القوي بأخذ زمام المبادرة في متابعة الجهود لدفع التقدم إلى الأمام من أجل المضي في تنشيط أعمال الجمعية العامة وجدول أعمالها. ويؤكد وفد بلادي للجمعية كامل تأييده لها وتعاونه معها في ذلك الصدد.

ومع ذلك، نعتقد أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تتخذ خطوات أكثر إيجابية وعملية لكي تكسب ثقة الدول وتفي بتوقعاتها. ويتطلب ذلك أن تكون الأمم المتحدة أكثر قوة واتساما بالديمقراطية وأن يتحلى مجلس الأمن بتمثيل أفضل للبلدان النامية والبلدان التي تسهم إسهاما إيجابيا في تحقيق أهدافنا المشتركة. ونرى أيضا أنه يجب أن تركز جهود الإصلاح الحالية داخل المنظمة في المقام الأول على تعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها بوصفها الهيئة الرئيسية للتداول واتخاذ القرار في الأمم المتحدة، بما يتطابق مع المبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ونود أن نعرب عن بالغ قلقنا لأن الدور المحوري للجمعية العامة آخذ في التآكل، وأن هناك ظلالا من الشكوك تخيم على شرعيتها نتيجة لتفضيل البعض العمل من خلال مجلس الأمن. ونعتقد جميعا أنه ينبغي تسوية هذه الحالة. ونرحب بجميع التدابير الهادفة إلى التصدي لمشكلة التهميش النسبي للجمعية العامة، إلى جانب تعزيز التعاون والعلاقات الفعالة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى، ولا سيما مجلس الأمن. وينبغي أن يظل المحفل الذي يشترك فيه ١٩١ من الدول الأعضاء أعلى سلطة في الأمم المتحدة وأن يحقق طموحات شعوب العالم في التصدي لجميع القضايا العالمية المهمة والملحة. ولتحقيق تلك الغاية، نأمل أن تتمكن هذه المناقشة من تحقيق خطوة كبيرة إلى الأمام في جهودنا من أجل تحسين كفاءة وفعالية أهم جهاز في الأمم المتحدة.

ويرى وفد بلادي أنه لا يمكن تعزيز الجمعية العامة على نحو كامل من دون ترشيد جدول أعمالها وتحسين أساليب عملها. وقد ظلت مسألة إعادة الإنعاش مدرجة على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام ١٩٩١ وتعززت بفعل مجموعة من القرارات التي حققت إنجازات كبيرة في ما يتعلق بإصلاح الجمعية العامة بل والمنظمة بأسرها. وجدول أعمال الجمعية الآن يركز حاليا بقدر أكبر على عملها الموضوعي، حيث أنه أعيد تجميع العديد من بنوده حسب المواضيع أو أنه يجري النظر فيها كل عامين أو ثلاثة أعوام.

ومع ذلك لا يزال هناك مجال للإصلاح. ويشعر الرئيس بالتفاؤل في العمل مع رؤساء اللجان الرئيسية للنظر في تخصيص عدد أكبر من البنود لتلك اللجان بغية الحفاظ على الجلسات العامة للجمعية بوصفها منتدى لبيانات السياسة الرفيعة المستوى ومن أجل النظر في بنود جدول الأعمال ذات الأهمية الاستثنائية و/أو التي تمس الحاجة إليها. ونرحب بمبادرة رئيس الجمعية هنت بتغيير شكل مقابلاته الشهرية مع رؤساء اللجان الرئيسية والأمانة العامة لكفالة تبادل المعلومات بصورة أكثر فائدة. وفي ذلك الصدد، نؤيد تماما تعزيز دور الرئيس ومكتبه لتمكينهما من إدارة أعمال الجمعية العامة على نحو أكثر فعالية.

ويود وفد بلادي أن يعرب عن آرائه بشأن الاقتراح المقدم في المشاورات غير الرسمية. ونؤيد الممارسة الحالية لتخصيص أسبوعين للمناقشة العامة، يقدم فيها زعماء الدول الأعضاء الحاضرين بياناتهم بشأن المسائل العالمية وكذلك جمع البنود التي تهم أكثر من لجنة في مناقشة مشتركة. ونؤيد أيضا اقتراح الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز بضرورة استعراض جدول أعمال الجمعية العامة بانتظام للنظر في إمكانية حذف أي بند لم يتخذ بشأنه قرار أو مقرر مدة معينة من السنوات. وينبغي أن تكون قرارات الجمعية قصيرة ومركزة، مع إيلاء اهتمام خاص لتنفيذها. وفي هذا الصدد،

نشيد بإطار الإجراءات الذي أورده الرئيس هنت في ورقته الغفل، ونرحب بجميع المبادرات والمقترحات التي قدمتها وفود أخرى من أجل تحسين قدرة الجمعية العامة على التصدي بفعالية لتحديات القرن الحادي والعشرين.

ونتفق مع الأمين العام في رأيه الذي أعرب عنه في تقريره الوارد في الوثيقة A/58/395 بشأن ضرورة وضع إطار استراتيجي لتحديد اتجاه لبرامج المنظمة ومخطط ميزانيتها، بغية ضمان الترابط الاستراتيجي بين البرامج وتخصيص الموارد. ونعتقد أن صياغة هذا الإطار الاستراتيجي يمكن أن تكون لها أهمية بالغة في إحداث تحول فعال نحو نهج يرتكز على النتائج. وينبغي أن تكون خطة البرنامج لفترة السنتين أداة للسياسة العامة، لترجمة الولايات التشريعية للمنظمة إلى برامج. ومخطط الميزانية ينبغي أن يكون أكثر تفصيلا، بإضافة معلومات عن التغييرات البرنامجية والتغييرات في الموارد.

واقتراح الأمين العام بشأن خطة متوسطة الأجل محسنة تحت اسم جديد، تقترن بمخطط موسع ومترابط للميزانية لن يقتصد فحسب من الوقت المطلوب لاستعراضهما، بل سيكفل أيضا تخصيص مستوى ملائم من الموارد لكل برنامج. وبغية تحقيق جميع الأهداف والغايات المنصوص عليها في الخطة المتوسطة الأجل، نحتاج إلى تعزيز نظام الرصد والتقييم، فضلا عن النهوض بدور لجنة البرنامج والتنسيق. وذلك النظام يعتمد أساسا على الرصد الذاتي والتقييم من جانب مدير كل برنامج، الأمر الذي يشكل عاملا حاسما في تحسين تنفيذ البرامج. فنتيجة لذلك، سيتسنى للأمانة العامة أن تبلغ الدول الأعضاء على نحو أكثر تواترا بشأن الأداء البرنامجي وتقييمه. وستتمكن الدول الأعضاء حينئذ من تزويدها في الوقت المناسب بتوجيهات من حيث السياسة العامة، فيما يتعلق بالخطط المقبلة، بما في ذلك أي تعديل ضروري للاحتياجات من الموارد، وذلك أثناء نظرها في تلك التقارير.

ويقدر وفد بلادي عظيم التقدير جهود الأمين العام لتطوير خطة تنفيذية لتعزيز فعالية وجود منظومة الأمم المتحدة في البلدان النامية. كما نؤيد نيته في تعزيز نظام المنسق المقيم، وتنسيق جميع أنشطة الأمم المتحدة على المستوى القطري، على النحو المعرب عنه في الجزء السابع من تقريره الوارد في الوثيقة A/58/351. ونؤمن بأنه في القريب العاجل، ستخرج الاجتماعات السنوية الشاملة للممثلين المقيمين بمبادرات جديدة لزيادة كفاءة استخدام الموارد الشحيحة التي تخصصها الأمم المتحدة للبلدان النامية. ونتطلع إلى مناقشة خطة التنفيذ هذه في عام ٢٠٠٤، في إطار الاستعراض الشامل الذي يجري كل ثلاث سنوات لسياسات الأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية.

ختاما، يأمل وفد بلادي عن أن تسفر مداولاتنا عن إسهامات بناءة لجعل الأمم المتحدة هيئة دولية أكثر قوة وفعالية. ومن هذا المنطلق، يرحب وفد بلادي بفريق الشخصيات البارزة الذي عينه الأمين العام للنظر في التحديات الراهنة، ووضع توصيات بشأن إصلاح تنظيمي عريض القاعدة. ونؤمن إيمانا راسخا بأن توصيات الفريق التي ستعرض على الجمعية العامة في دورتها التاسعة والخمسين، فضلا عن توصيات الفريق العامل التابع لحركة عدم الانحياز بشأن إصلاح الأمم المتحدة وتنشيط أعمال الجمعية العامة، ستوفر مدخلات سليمة وموضوعية لإصلاح بناء وفعال لهذه المنظمة.

السيد دي لا سابلبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): من بين المقترحات المطروحة بخصوص تنشيط أعمال الجمعية العامة، جاء ذكر ضرورة تفادي تكرار البيانات. وعليه، فلن أكرر التعقيبات المفصلة التي أدلت بها الرئاسة الإيطالية للاتحاد الأوروبي. وتعرب فرنسا عن تأييدها التام للبيان الذي أدلى به ممثل إيطاليا باسم الاتحاد.

أود فقط أن أعرب بإيجاز عن تأييد فرنسا لإقامة توازن أفضل بين مختلف هيئات الأمم المتحدة. فأولا، تحتاج الجمعية العامة، بصفتها هيئة عالمية، أن تعيد تأكيد مكانتها وسلطتها في دائرة اختصاصها. ونعتقد أن ما يلحق الضرر بمنظومة الأمم المتحدة أن نعجز عن الاعتماد كليا على ركيزة من ركائزها الأساسية. ثانيا، أود أن أنوه بالعمل الحازم والمشجع الذي يضطلع به الرئيس هنت الذي يمكنه أن يعول على دعم الوفد الفرنسي في جهوده من أجل تنشيط أعمال الجمعية العامة.

إن التغيير جلي في كل المجالات هذا العام. وأصبح الجميع الآن يدركون الحاجة إلى هذا التغيير. وقد حان الوقت لأن نلتزم جميعا بإبراز الأهمية التي نعلقها على الجمعية العامة. ولا يساورني أدنى شك في أن العالم الخارجي يركز أنظاره مرة أخرى على ما يجري في الجمعية العامة.

السيد نامبيار (الهند) (تكلم بالانكليزية): من دواعي سرور وفد بلادي أن يشارك في هذه المناقشة. ونشكر الأمين العام على مختلف التقارير التي عرضها في إطار بنود جدول الأعمال قيد النظر. كما نعرب عن تقديرنا لنائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت، على البيان الاستهلالي الذي أدلت به أمس.

إن الطائفة العريضة من المسائل التي تحدد معالم موقف بلدان عدم الانحياز تطرقت إليها الجزائر بالأمس عندما تكلمت باسم حركة عدم الانحياز، وتطرق إليها المغرب أيضا الذي تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. ووفد بلادي يعرب عن تأييده لهذين البيانين.

ونهنئ رئيس الجمعية العامة على التزامه الشخصي بعملية تنشيط أعمال الجمعية العامة. ففي الأسابيع القليلة التي انصرفت منذ توليه رئاسة الجمعية العامة، قدم الدليل، بالمثال الشخصي، على تصميمه على استعادة هيبة الجمعية العامة وسلطتها. ونتمنى له كل النجاح في هذا المسعى، ونؤكد له كامل تعاون الوفد الهندي معه.

وفي اعتقاد وفد بلادي أنه في مجال الإصلاح والتنشيط لا يمكن أن نتوقع تحقيق نتائج مرموقة بين عشية وضحاها. فلا توجد حلول سحرية. وحيث أن المطلوب منا أن نتعامل مع مسائل وقضايا سياسية حساسة ترى الدول الأعضاء أنها تؤثر على مصالحها الوطنية الأساسية، فسيكون التغيير بالضرورة بطيئا ومحسوبا. ونحتاج إلى البناء على مجالات الاتفاق خطوة بعد خطوة ولبنة بعد لبنة. ولعل إجراء استعراض سريع لعملية التنشيط المضطلع بها حتى الآن، ولحالة تنفيذ – أو عدم تنفيذ – القرارات المتخذة سابقا يكون بداية مفيدة في هذا الصدد.

إن تأييد الهند السياسي العريض لعملية الإصلاح ينطلق من هدف تعزيز فعالية المنظمة لجعلها أكثر استجابة لأولويات دولها الأعضاء ولا سيما البلدان النامية التي تشكل الأغلبية الساحقة من عضويتها.

وتأييدنا لمبادرة الأمين العام الخاصة بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة لدراسة التهديدات والتحديات التي تواجهها الأمم المتحدة والتغييرات الضرورية في مؤسساتها وعملياتها، وإعداد تقرير بشأنها، يرتكز أيضا على نفس الهدف. ونحن نأمل أن تتيح لنا الدراسة الحكومية الدولية للتقرير وتوصياته فرصة للتوصل إلى وجهة نظر شاملة للعملية كلها، حتى يمكن للإصلاحات في أجزاء منظومة الأمم المتحدة المختلفة أن تتجه في نفس الاتجاه وأن تثبت صلاحيتها على المدى الطويل.

وسيكون الاختبار الحقيقي لأية تجربة للإصلاح هو ما إذا كانت تزيد قدرة المنظمة على مساعدة البلدان النامية في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية والأهداف الأخرى المتفق عليها في مؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية ومؤتمرات القمة.

وستتعزز الأمم المتحدة إذا كانت تساهم مساهمة فعالة في جهود البلدان النامية في تنفيذ تلك النتائج، وحينما تفعل ذلك. وهذا يجب أن ينطوي أيضا على رصد مدى تدليل البلدان المتقدمة النمو على تحملها المسؤولية المشتركة بالوفاء بالتزاماتها وتعهداتها، ولا سيما في الوصول إلى الهدف المتفق عليه للمساعدة الإنمائية الرسمية عن طريق توفير موارد مالية إضافية، ونقل التكنولوجيات وتخفيف الديون، والوصول إلى الأسواق، وإتاحة صوت مسموع للبلدان النامية في المؤسسات النقدية والتجارية الدولية. وسيتمثل الاختبار الكبير الآخر لتجربة الإصلاح في فعالية أكبر في قدرة الأمم المتحدة على مواجهة ''الشرور العالمية''، أي الإرهاب الدولي، وأسلحة الدمار الشامل - بما فيها مسألة نزع السلاح النووي - والجريمة المنظمة عبر الوطنية، ومنها الاتجار غير المشروع بالمخدرات، وبالبشر وبالأسلحة.

ويجب علينا، في محاولة تنشيط عمل الجمعية العامة، أن نبرز، أولا وقبل كل شيء، مسألة اختصاصها الجوهري. الجمعية العامة يراد منها أن تكون الهيئة العليا في المنظمة للتداول واستعراض السياسات العامة. وليس متوقعا منها أن تكون هيئة تنفيذية أو قضائية. والرئيس، باعتباره الموجه لها والمشرف عليها، يجب أن يكون قادرا على تعزيز الأداء الفعال لهذه الوظيفة لصالح العضوية الواسعة للجمعية. وفي عصر الاهتمامات المتشابكة هذا، يجب أن نحذر اتباع نهج يتصف بالحماس الشديد من شأنه أن يجعل هذه الهيئة تقحم نفسها في مجالات تقع أساسا ضمن اختصاص هيئات أخرى في منظومة الأمم المتحدة، حتى ونحن نتجنب إحالة اختصاصات الجمعية العامة إلى هيئات أخرى، من بينها مجلس الأمن أو الأمانة العامة.

ومن الناحية العملية، بينما تثير التفاعلات بين الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي بعض الصعوبات، فإن العلاقة بين الجمعية ومجلس الأمن تثير أحيانا حالات شاذة فيما يتعلق بالمسائل التي ينظر فيها ويجري التعامل معها. والأدوار ذات الصلة لرئيسي الجهازين بحاجة أيضا إلى توضيح. ومن الضروري أن نتذكر أن رئيس الجمعية العامة ليست لديه السلطة لتمثيل الرأي الجماعي للجمعية العامة ما لم تأذن له الجمعية نفسها بذلك صراحة. وميثاق الأمم المتحدة لا يخول الرئيس أية سلطة في أمور موضوعية.

وبينما نقول هذا، لا يمكن إنكار الحاجة إلى تعزيز مكتب الرئيس حتى تدار أعمال الجمعية بشكل منظم. ودون انتظار أية ممارسة يطول أمدها وتستغرق وقتا، يمكننا أن نتحرك بسرعة في مجالات مختلفة. فعلى سبيل المثال، يمكن لمكتب الرئيس أن يعزز بسهولة عن طريق زيادة توفير عدد صغير من الوظائف الإضافية إليه. وينبغي لتنفيذ هذا التدبير ألا يعتمد على النشاط النسبي لاستجابة الأمانة العامة لهذا الأمر مقارنة بمطالب أخرى أكثر جاذبية.

وبالمثل، من الضروري أن تقوم الجمعية باستعراض شامل، ليس لجدول الأعمال وبرنامج العمل الخاصين بالجلسات العامة واللجان الرئيسية فحسب، وإنما أيضا لأساليب عملها، من أجل تحسينها وتعزيز فعاليتها. ويمكن أن يعهد إلى الجمعية العامة أو أية هيئة مماثلة بوظائف مشابهة لوظائف مكتب لجنة رئيسية.

وإذا كان هناك توافق في الآراء على إصلاح جدول الأعمال، ستكون الدول الأعضاء راغبة في استكشاف السبل التي يمكن أن تنظم بها المناقشات بشأن مواضيع أو مواضيع فرعية خاصة بعمل اللجان الرئيسية. وبالمثل، ستكون الدول الأعضاء منفتحة على فكرة تحديد موضوع للمناقشة العامة في جلسة عامة ما دام في وسعها أن تناقش مسائل تهمها.

لقد دار بعض الحديث عن ترشيد عدد وطول ولغة قرارات الجمعية العامة. ولما كانت الجمعية العامة الجهاز

التداولي الرئيسي وهي تقوم بوظيفة صنع القرارات، فمما يتعذر اجتنابه أن تحتوي بعض قراراتها لغة إعلانية. ومع ذلك، عندما يتعلق الأمر بقرارات تخص تنفيذ برامج عمل أو أنشطة تشغيلية، ينبغي أن يكون ممكنا، في رأينا، ترشيد لغة القرارات وتبسيطها حتى يكون التركيز على مضمونها العملي. وهذا من شأنه أن يساعد أيضا في التنبؤ بتنفيذ القرارات واستعراضها.

وثمة مجال آخر ينبغي أن يدرس في وقت مبكر ويتفق عليه هو مجال المراعاة التامة للنظام الداخلي. يبدو أن اللجان الرئيسية وضعت ثقافات لعملها وكثيرا ما لا تبدي أدنى احترام لقواعد النظام الداخلي الراسخة. وهذا لا يدل على مراعاة للضمير، ومن المهم أن ننظر في هذه المسألة بشكل أوثق. وفي الوقت نفسه، من الضروري أن نكون منفتحين حيال فكرة استعراض النظام الداخلي ومواءمته مع العصر الحديث. وحتى أدلل على تلك النقطة، فإن الجمعية العامة من شأنها أن توفر وقتا ثمينا وموارد ثمينة إذا ما كان لنا أن نقرر أن الوفود حرة في توزيع نسخ أطول من بياناتها، لكنها تقرأ فقط، فلنقل، موجزا تنفيذيا، ما دامت ستحصل على تأكيدات بأن النسخة الأطول ستثبت في المحضر. إلا أنه ما دامت المحاضر الحرفية المؤقتة للجمعية العامة لا تحتوي إلا على الكلمات التي يدلى بها فعلا، فإن ذلك لن يكون ممكنا.

ويدور في كثير من الأحيان حديث حول ضرورة جعل إجراءات الجمعية العامة أكثر إثارة وجذبا للاهتمام. وهذا الهدف يجري تحقيقه عن طريق تنظيم عدة أحداث موازية رفيعة المستوى، مثل الحوارات التفاعلية ومناقشات الأفرقة والحلقات الدراسية. وأحد الأهداف المعلنة لهذه الممارسة تعزيز التفاعل مع المجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والسلك الأكاديمي والقطاع الخاص. وبينما لا يوجد ما يثير الاعتراض بشكل أساسي على هذه الفكرة، بل إنها قد تكون، في الحقيقة، مفيدة، نود أن نؤكد الطابع الحكومي الدولي للمنظمة. وأي جهد لتعزيز التفاعل مع المجتمع المدني ينبغي أن يبذل بشكل يزيد من نوعية عملية صنع القرارات الحكومية الدولية.

وتستحق الأمانة العامة ثناءنا لتوصيتها بإلغاء تقارير واجتماعات وأنشطة أخرى مختلفة ذات أهمية هامشية. لقد تلقينا تقارير كثيرة خاصة بالدورة الثامنة والخمسين ضمن الموعد المحدد لها. ونحن ممتنون لهذا.

هناك مجالات أخرى عديدة من الضروري تحريها فيما يتعلق بخفض عدد الاجتماعات والتقارير، وخفض عدد القرارات ووضع حدود قصوى سواء للولايات الجديدة أو الأنشطة القائمة. ولا شك أن هذه المجالات ستتطلب المزيد من المناقشة. ونود أن نؤكد أن خفض حجم العمل وإدارة الوقت والموارد بكفاءة وفعالية ليسا مهمتين تقعان على عاتق الأمانة العامة وحدها، وإنما على الدول الأعضاء أيضا. ولا بد أن تمارس الدول الأعضاء قدرا من النظام الذاتي قبل أن تندفع بتقديم مبادرات وقرارات جديدة كل عام.

ولقد أبرز الأمين العام في الوثيقة A/58/351 بعض التدابير الواردة في تقريره بشأن حالة تنفيذ الأعمال استجابة لقرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠.

نحن واثقون بأن المشاورات التي يجريها مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان ستشمل، ليس أعضاء لجنة حقوق الإنسان فحسب، وإنما غير الأعضاء في تلك اللجنة أيضا. ونؤكد على ضرورة أن تكون العملية شاملة حتى لا يعطى أي انطباع عن الاتفاق على أمور في مجموعات حصرية. ونأمل أن تخفف الممارسة عبء متطلبات تقديم التقارير، ولا سيما على البلدان النامية. وسنكون منفتحين حيال النظر في مبادئ توجيهية من أجل وضع وثيقة أساسية موسعة، طالما يُفهم أن من شأن هذه الوثيقة أن تخفف عبء

إعداد التقارير، وتتناول مسألة العمل غير المنجز، وتتجنب تكرار التفاصيل ومحتويات الوثيقة الأساسية في فرادى التقارير لهيئات المعاهدة، أو توسع بشكل فعال التزامات الدول تجاه العهود الأساسية. ونحن ندعو إلى المزيد من التشاور مع الدول الأعضاء بشأن هذا الأمر.

وتثير المعلومات الواردة في تقرير الأمين العام بشأن تحسين نظام الإجراءات الخاصة عدة شواغل. فليس من الواضح لنا ما إذا كانت المشاورات التي تبدؤها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان بشأن تحسين آليات الإجراءات الخاصة شاملة وواسعة النطاق. ونرى أن يكون أكبر التشديد على التنسيق وتجنب الازدواجية والتداخل، ومراقبة ميل أصحاب الولايات في إطار الإجراءات الخاصة إلى تجاوز ولاياتهم، الأمر الذي يبدو أنه يحدث بتواتر أكثر مما ينبغي.

ولا نحبذ فكرة المبادرات المشتركة، بما فيها النداءات العاجلة والبيانات والنشرات الصحفية والبلاغات المشتركة من جانب الحائزين على ولايات الإجراءات الخاصة. وفي رأينا أن كلاً من ولايات الإجراءات الخاصة مستقلة ومختلفة عن الأخرى. كما أننا لا نرى ضرورة لإجراء دراسة جدوى لتعزيز ''نشر'' النتائج والتوصيات التي يخرج بها أصحاب ولايات الإجراءات الخاصة. ونرى أن يكون هذا النشر على هيئة تقارير تقدم إلى لجنة حقوق الإنسان. فأصحاب الولايات على أي حال معينون من قبل هذه اللجنة. علاوة على ذلك، لا نرى أن أي غرض نافع يتحقق بالتفاعل بين آليات الإجراءات الخاصة ولجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن.

وندعو مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان إلى تنفيذ التوصيات المقدمة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية عقب قيامه بالاستعراض الإداري تنفيذاً كاملاً. وفي رأينا أن هذه التوصيات شاملة ومركزة وجديرة بالتنفيذ الكامل والفعال. وأي توسيع لأنشطة مفوضية حقوق الإنسان يجب أن يتمشى مع مواردها في الميزانية، وألا يستند إلى تمويل من موارد خارج الميزانية.

وننوه بالعمل المستمر على تبسيط أدوات البرمجة والمواءمة بينها وتعزيز نظام المنسق المقيم، ونرجو أن تتمخض هذه الجهود عن خفض تكاليف المعاملات للبلدان النامية وتعزيز امتلاك البلدان لناصية المشاريع. ومن المهم أن تقدم مقترحات محددة استناداً إلى المبادئ التوجيهية للسياسات الواردة في قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠ إلى المجالس التنفيذية للصناديق والبرامج بغرض الموافقة عليها.

ويبين تقرير الأمين العام توصيات الفريق العامل المشترك للأمانة العامة المعني بقضايا الانتقال، الذي كلف باستعراض مجموعة من استجابات الأمم المتحدة في حالات ما بعد انتهاء الصراعات. وأوصى الفريق بتيسير الروابط فيما بين الأجنحة السياسية والمتعلقة بحفظ السلام والتنفيذية للأمم المتحدة من أجل معالجة التباين في ولايات مختلف مكاتب الأمم المتحدة في مكان معين. ويبدو أن المقدمة المنطقية التي يقوم عليها ذلك تتمثل في أن استجابة الأمم المتحدة لا يمكن أن تكون فعالة إذا كانت ممزقة ولذلك فإن على من يتعاملون مع المساعدات الإنسانية، ومن يتعاملون مع الأمن، ومن يتعاملون مع حقوق الإنسان، ومن يتعاملون مع التنمية أن يقدموا استجابة متكاملة.

وكما أعدنا التأكيد في عدد من المناسبات، هناك عدة مخاطر مقترنة بهذا النهج. فثمة نزعة في بعض الأوساط للنظر إلى مسائل الانتقال باعتبارها فرصاً لتعديل المعايير الاجتماعية جذريا، وإعادة صوغ الأولويات الاقتصادية والتأثير في الديناميات السياسية لمجتمعات ما بعد انتهاء الصراعات. ويجب أن ندق ناقوس الإنذار هنا. فإن الأمم المتحدة إذا تعاونت في هذه الجهود يمكن أن تعرض للخطر

مركزها كشريك موثوق به من جانب البلدان النامية. فمن أهم الأمور أن تحترم الأمم المتحدة الاختلافات بين الأدوار التي تضطلع بها في حفظ السلام وفي حماية حقوق الإنسان وتعزيزها، وفي تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تنسيق المساعدات الإنسانية. ويلزم أن يتم إيصال المساعدات أو تنسيقها على نحو يتفق بوضوح مع مبادئ المساعدة الإنمائية والإنسانية التي حددتها الأمم المتحدة تحديداً واضحاً.

وسوف تتداول الجمعية العامة خلال دورتها الراهنة بشأن الإصلاح واسع النطاق لعملية التخطيط والميزنة. وهناك اعتراف واسع النطاق بأن هذه العمليات يمكن أن تزداد فاعلية وكفاءة، مما يشكل قيمة مضافة لكل من الدول الأعضاء والأمانة العامة. ومع أن من المهم الاحتفاظ بالطابع الحكومي الدولي لهذه العمليات، يلزم أن نتأكد في الوقت ذاته من أن الاستعراض الحكومي الدولي أكثر فعالية وأهمية وأنه يوفر توجيهاً أكثر وضوحاً للأمانة العامة. وهذه مسألة حيوية في أهميتها. وهي مسألة عاجلة، ولكن بالنظر إلى الآثار الطويلة الأجل لمثل هذه العملية على المنظمة، يجب أن نتحاشى التعجل أو الأخذ باستنتاجات لم تكتمل دراستها.

هذه بعض أفكار الهند التمهيدية عن مجموعة المسائل المطروحة للمناقشة اليوم. ونتطلع إلى العمل مع الوفود الأخرى في المناقشات والمشاورات المقبلة في إطار هذه البنود.

السيد كيم سام – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): أود في البداية أن أشيد بالالتزام القوي الذي يبديه الرئيس هونتي إزاء إصلاح منظمتنا. ويرى وفدي من المشجع تفانيه إزاء هذه المسألة ويرجو أن يأتي بإصلاح حقيقي هذا العام. ومع أن جمهورية كوريا تؤيد بقوة القيادة التي يوفرها الرئيس في توجيه الإصلاح الشامل للأمم المتحدة، أود اليوم أن أركز على إصلاح الجمعية العامة ذاتها.

بعد ١٠ أعوام من مناقشة مسألة إصلاح الجمعية العامة في هذا المنتدى، لا يملك وفدي إلا الإعراب عن ضيقه بالتقدم البطيء الذي أحرز حتى الآن. ففي كل عام نتكلم في هذه المسألة، ومع ذلك فإننا لسنا واثقين من المدى الذي عززت به هذه المناقشة الأبدية إلا بدية سلطة الجمعية العامة. ونشترك في الشعور بالقلق إزاء تهميش الجمعية العامة. ولكن قبل أن نطرح مقترحاتنا بشأن ما ينبغي عمله لحل هذه المشكلة اسمحوا لي أن أناقش بإيجاز ما نراه سبباً لحدوث هذا التهميش.

أولاً وقبل كل شيء، نظراً لطابع القرارات التي يتخذها مجلس الأمن والظهور البارز لأعماله، فإن مركز الجاذبية في الأمم المتحدة ينتقل بشكل مطرد صوب المجلس منذ نهاية الحرب الباردة. وفي الأعوام الأخيرة، وسع مجلس الأمن نطاق أعماله لتتجاوز الإدارة المباشرة للصراعات وتشمل المسائل المرتبطة بها من قبيل سيادة القانون والعدالة والمسائل المتعلقة بالجنسين في سياق حفظ السلام. ومن الملحوظ كذلك أن مجلس الأمن لديه بالفعل السلطة لتحديد مستوى ميزانية حفظ السلام وهي أكبر كثيراً من الميزانية العادية للأمم المتحدة. ولا تستشار حتى الجهات المساهمة المالية الرئيسية خارج المجلس حين تنشأ عمليات جديدة لحفظ السلام أو يجرى التوسع في عمليات قائمة. وهكذا، قد يجادل البعض بأن السلطة المتروكة للجمعية العامة لا تمتد كثيراً إلى أبعد من حقوقها المتعلقة بالميزانية العادية وإجراء الانتخابات لأجهزة الأمم المتحدة الرئيسية، بما في ذلك انتخاب الأعضاء غير الدائمين في مجلس الأمن.

ثانياً، أدت زيادة عدد الدول الأعضاء إلى تباعد كبير في الاهتمام والآراء ، وانقسام، وانعدام للوحدة داخل الجمعية العامة. هذه نتيجة طبيعية لزيادة العضوية. ومن الواضح أن أدنى قاسم مشترك بين الـ ١٩١ دولة الأعضاء

حالياً أقل كثيراً مما كان عليه بين الدول الأعضاء الـ ٥١ التي كانت موجودة لدى إنشاء الأمم المتحدة.

بالنسبة لمسألة إصلاح الأمم المتحدة، فإن الدول الأعضاء الـ ١٩١ متفقة جميعها على أنه يجب تنشيط أعمال المنظمة وتعزيزها. لسوء الطالع، فإن توافق الآراء جُوبِه بـ ١٩١ موقفاً مختلفاً حول الأسلوب الذي ينبغي أن يتم من خلاله إصلاحها. وأصبح من الصعب جداً وضع صيغة إصلاح تستوعب كل رغبات الدول الأعضاء جميعها. وعندما تضع الدول الأعضاء مصالحها الضيقة فوق الصالح المشترك الجماعي للمنظمة، فإن عملية إصلاح الجمعية العامة لا يمكن أن تمضي قدماً. وفي أثناء ذلك، توجد مصالح عديدة غير مسموح المساس بها تعوق إصلاح الجمعية العامة. ولكن ما لم نمض قدماً في الإصلاح، فإن سمعة المنظمة وسلطتها وأهميتها بالنسبة للنظام العالمي ستتعرض للضرر.

ثالثاً، يتخذ كل عام عدد كبير من قرارات الجمعية العامة، يجري تذكُّر عدد قليل منها أو الاهتمام به أو الإصغاء إليه. ولا يختلف الكثير منها في جوهره عن القرارات السابقة. ونظراً لأنها مجرد إعلانات في طابعها وغير ملزمة قانوناً، فإنها لا تحمل ثقلاً يذكر. وعدد بنود جدول الأعمال لا يتوقف أبداً عن الزيادة. ونتيجة لذلك، نلاحظ وجود نزعة لعرض القضايا المحلية للدول الأعضاء على الجمعية العامة. وعلى الرغم من أن أهميتها موضع شك، فإنه يصعب على الدول الأعضاء الأخرى عدم دعم هذه القرارات طالما أنها لا تسبب أي ضرر مباشر. بيد أن لاتخاذ قرارات غير مهمة ضرراً تراكمياً يضر بمصداقية الجمعية العامة. وقد وسعت الجمعية نطاق عملها ليشمل حتى الاحتفال بمناسبة وطنية. وفي حين أن هذه المسائل قد تكون هامة بالنسبة لدول أعضاء بعينها، فإننا يجب أن نعترف بأنها تحجب قضايا عالمية ملحة تهمنا جميعاً.

لقد تضافرت جميع هذه العوامل لتؤدي إلى إضعاف سلطة الجمعية العامة وتقليل أهميتها. وعلى الرغم من وجود قيود متأصلة نابعة من الميثاق لا يستطيع الإصلاح التغلب عليها، فإنه لا يزال يوجد الكثير مما نستطيع أن نقوم به نحن الدول الأعضاء لتنشيط أعمال الجمعية العامة وتعزيز دورها.

أولاً، نتشاطر الرأي المتمثل في أن الجمعية ينبغي أن تركز على القضايا التي تستطيع الأمم المتحدة أن تحسن الأوضاع العالمية من خلالها والتي تهتم بها وتحيط بها علماً الحكومات والشعوب التي نخدمها. ويجب أن يخصص قدر أكبر من وقت وموارد الجمعية العامة للتعمق في مناقشة أكثر القضايا العالمية إلحاحاً التي تهم الجميع. وفي ذلك الصدد، نؤيد فكرة تنظيم جدول أعمال الجمعية العامة على أساس عدد من القضايا المواضيعية. فضلاً عن ذلك، ينبغي النظر في بعض بنود جدول الأعمال مرة واحدة كل سنتين أو كل ثلاث سنوات، في حين أن البنود التي أصبحت غير مهمة ينبغي شطبها كلياً. وفي هذا السياق، نؤيد فكرة تجنب تكرار نفس القرارات. ويجب أن نبذل جهوداً كبيرة أيضاً لتوحيد المسائل المكررة وإعادة تقييم المسائل التي لم تعد تخدم الغرض الأساسي منها. وفي ذلك الصدد، ترحب جمهورية كوريا بمبادرة الرئيس الرامية إلى إعادة تجميع بنود جدول الأعمال في مجموعات، ونتطلع إلى تحقيق مزيد من التقدم نحو تحقيق تلك الغاية.

ثانياً، بالنسبة لتنظيم الجلسات، ندعم فكرة وضع جداول زمنية للجلسات على مدار السنة ليتسنى استخدام الموارد المتاحة للبعثات وللأمانة العامة على أفضل وجه. ولا نرى أي سبب مقنع يدعو إلى بدء جلسات جميع اللجان في نفس الوقت أو تركيز الجلسات في موسم واحد. وإذا وزعت الجلسات على مدار العام، فإن الدول الأعضاء تستطيع أن تكرس قدراً أكبر من الاهتمام لكل بند من بنود جدول الأعمال.

ثالثاً، توافق جمهورية كوريا على وجود حاجة إلى تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة ليتسنى تعزيز سلطة الجمعية ودورها. وفي ذلك الصدد، ندعم فكرة استخدام المكتب كمكتب للرئيس. وفي ضوء خبرتنا من رئاسة الجمعية العامة في عام ٢٠٠١، نعتقد أن مكتب الرئيس سيستفيد من زيادة عدد الموظفين الدائمين الذين يجري اختيارهم من الأمانة العامة. وفي ذلك الصدد، نشدد على أهمية دعم الأمين العام لمكتب الرئيس.

رابعاً، نوافق على وجود حاجة إلى إعادة هيكلة وترشيد أدوار الأجهزة التي عفى عليها الزمن لتتمكن الجمعية العامة من معالجة القضايا العالمية البارزة. وفي ذلك السياق، تتعهد جمهورية كوريا بتقديم دعمها الذي لا يتزعزع لإصلاح الأمم المتحدة بهدف تعزيز إدارة موارد المنظمة بطريقة سليمة وتعزيز الشفافية وثقافة المساءلة وتحسين أداء البرامج لتتصدى لتحديات عصرنا.

خامساً، بالنسبة لأساليب الإصلاح، سادت النُهُج الكلية الشاملة الأمم المتحدة منذ فترة حتى الآن. إلا أن هناك قضايا قد يثبت أن الأخذ بنهج تدريجي حيالها أمر عملي أكثر من النهج الشامل. وبالتالي، لدينا ما يبرر استخدام نهج تدريجي في سياق تحقيق منظور شامل.

سادساً، يجب أن نبذل جهوداً لوضع مصالح المجتمع العالمي الجماعية فوق مصالحنا الضيقة. فقد أنشئت الأمم المتحدة لتكون أكبر من مجموع مكوناتها. والحد الأدنى المشترك بين الدول الأعضاء الـ ١٩١، بما لديها من فلسفات ومصالح، أقل بكثير من أن يحدث تغييراً حقيقياً. وإذا سمحنا لعملية الإصلاح أن تمضي قدماً بسرعة المستعدين للسير بأقل سرعة، فإنه لا يمكن تحقيق شيء يذكر، ولذلك، ينبغي ألا نسمح بالحد الأدنى من الاتفاق أن يحدد سرعة ونطاق الإصلاح. فالتغيير الحقيقي في الأمم المتحدة لن يحدث بدون قدر من التضحيات من جانب جميع الأعضاء. وعندما توضع التنازلات الصغيرة ذات المغزى، التي تقدمها الدول الأعضاء، في السياق الواسع فإنها ستؤدي في النهاية إلى فوائد ملموسة للمجتمع الدولي بأسره.

أخيراً، يود وفدي أن يشدد على أن إصلاح الأمم المتحدة ينبغي أن يكون عملية مستمرة وذات منحى عملي. والأمم المتحدة، بوصفها كائناً حياً، يجب أن تتطور باستمرار وأن تتكيف في الوقت المناسب مع ظروف واحتياجات العصر المتغيرة. وعندما تفشل في التصدي لهذا التحدي فإنها تصبح عديمة الأهمية. فتنفيذ الإصلاح هو السبيل الوحيد لتمكين المنظمة من التغلب على التحديات الجديدة والناشئة التي يستمر عالمنا الدينامي في فرضها.

السيد تشودري (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): قدم الأمين العام بإيجاز تقريرا بالغ الشمول عن تعزيز الأمم المتحدة (A/58/351) ، ويظهر التقرير رؤيته الواضحة وأفكاره المتسقة بشأن الوصول بهذه العملية إلى مرحلة النضوج. ويستحق الأمين العام شكرنا الخالص. ولا يسعني إلا أن أشير مبكرا جدا إلى ما أبداه رئيس الجمعية العامة من التزام جدير بالثناء وما بذله من مبادرات جريئة توخيا لذلك الغرض. فقد وفرت هذه الأخيرة زخما إيجابيا لعملية التنشيط، فيما تشكل ورقته غير الرسمية أساسا ممتازا لمداولاتنا الرسمية وغير الرسمية.

وأود أن أشير أيضا إلى تأييدنا لآراء ممثل الجزائر، السفير عبد الله بوعالي، الذي تحدث باسم حركة عدم الانحياز، والسفير محمد بنونه، ممثل المغرب، الذي تحدث باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين. إن دورهما الريادي في هذا الصدد جدير بالثناء.

شغل الرئيس مقعد الرئاسة.

إن بنغلاديش تمر بمرحلة تحول مجتمعي هائل. فمن خلال مزيج من سياسات اقتصاد كلي ملائمة، واستخدام حصيف للدعم الخارجي، وأفكار ابتكارية أصيلة، والتزام بالديمقراطية والتعددية وتكريس غيور للمساواة بين الجنسين ولتمكين المرأة، غدا السلم والتنمية هدفين ساميين توأمين تجهد دولتنا في سبيل تحقيقهما. ونعتبر الأمم المتحدة أيضا تجسيدا لهذه الطموحات واستكمالا لجهودنا التي نبذلها نحن وآخرون في الأوساط المماثلة.

ونرى أن من الضروري العمل بصورة أفضل على تجهيز هذه المؤسسة التي تمثل رغبات البشرية الملحة. ويتعين علينا أن نعمل سوية من أجل تحسين قدرتها على تحقيق أهدافها. لذلك فقد دأبنا على دعم جهود الإصلاح التي تهدف في اعتقادنا إلى تحقيق ذلك الغرض بعينه. ونعتقد أن الإصلاح ينبغي أن يكون عملية متواصلة، وأن ينطوي على زيادة كفاءة الأمانة العامة، وأن يشمل أجهزة حكومية دولية مثل الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي. والتغييرات المنشودة لا بد من أن تستهدف الصالح العام، ولا يجوز أن تخضع لإرادة الأقوياء. ويجب أن تتجاوب مع التحديات العالمية المعقدة المطروحة في مجالات السلم والأمن والتنمية. ويجب أن يكون هدفها الإسهام في إعادة تثبيت الأمم المتحدة بوصفها المؤسسة المركزية العالمية المتعددة الأطراف في القرن الحادي والعشرين.

إن ممارسة الإصلاح يجب أن تنطوي في صميمها على الرغبة في تحقيق جميع الأهداف المحددة في إعلان الألفية وكذلك على تنفيذ جميع خطط العمل الصادرة عن المؤتمرات الكبرى التي عقدت في التسعينات. وفي الوقت الذي نكافح فيه الإرهاب ''القاسي'' الناجم عن الفكر والتحرك غير الرشيدين ينبغي أيضا تمكين المنظمة على نحو كاف من استئصال الإرهاب ''اللين'' المتمثل في الجوع والمرض والعوز والتدهور البيئي. وعلى المنظمة، إلى جانب قيادتها وإلهامها للجهود الفكرية الرامية إلى البحث عن أفضل الوسائل للنهوض برفاه البشر، أن تعمل أيضا على تحديد أفضل الممارسات المحلية ومضاهاتها ونقلها. فالإصلاح لا يجوز أن يعمل على إدامة الاختلالات الحالية، ولا أن يقصر استجابته على الوقائع السياسية والاقتصادية والعسكرية في لحظة بعينها، لأنها مجرد أمور عابرة. فتنشيط العمليات والمؤسسات الحكومية الدولية ينبغي أن ينظر إليه لا من منظور الاستثناء والتجزئة بل من منظور التآزر والشمول.

إن قرار الأمين العام في هذا السياق إنشاء فريق من الشخصيات البارزة يحظى ببالغ الترحيب. وأولئك الذين سيتم اختيارهم ينبغي أن يمثلو أوسع نطاق للتنوع الفكري وللتوزيع الجغرافي المنصف. ومن الأهمية ضمان أن يعمل هؤلاء بمعزل عن التدخل الخارجي وبالتساوق مع العملية الحكومية الدولية. وعليهم أيضا أن يكونوا قادرين على التصدي للمشكلة بدون أي تحيز عقائدي أو أفكار مسبقة تظل قائمة حتى في مواجهة الأدلة التجريبية التي تفيد عكس ذلك.

إن ما يثلج صدورنا ملاحظة أن الأمين العام أعطى أولوية عليا للأهداف الإنمائية للألفية وللخطة المتوسطة الأجل في اقتراح ميزانية برنامجية للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥. وهذا يتماشى وما أوصت به الجمعية العامة في العام الماضي. ونحن مسرورون للتحول الذي طرأ على ثقافة عرض الميزانية حيث باتت تقدم في صيغة إنتاجية المنحى. ونثني على الاقتراحات القاضية بوضع خطة متوسطة الأجل تكون أقصر وذات أثر استراتيجي أكبر وبإعادة تركيز دور لجنة البرنامج والتنسيق بحيث يتمحور حول رصد أداء البرامج وتقييمها. وسيدرس وفدي هذه الاقتراحات بعقل منفتح في المحفل الحكومي الدولي المناسب. ونحن على يقين من أن المنظمة قد تستفيد من نهج متماسك إزاء المضي في ترشيد الهياكل

والاستخدام الأمثل للموارد، والحد من الازدواجية، وتعزيز التنسيق والعمل بنظام معياري للرصد وتقييم الأداء.

وتشكل التنمية الاقتصادية والاجتماعية المجال الذي يعلق عليه وفدي أقصى أهمية. وإننا نؤيد زيادة فعالية الوجود الميداني للأمم المتحدة في البلدان النامية. فالأساليب المقترحة، من قبيل تعزيز نظام المنسقين المقيمين لأنشطة الأمم المتحدة، وتسهيل البرامج الإنمائية ومواءمتها، وتحسين المساءلة، والبرمجة المشتركة وتقييم الإبلاغ، هي أساليب جديرة بالملاحظة. ومحصلة هذه الجهود الإنمائية يجب أن تتمثل في ضمان تحسين نظام إيصال الخدمات على الصعيد القطري. وإن احتياجات التنمية وأولوياتها الوطنية ينبغي أن تشكل الأساس لهذه الأنشطة التشغيلية المحسنة.

إن إنشاء مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا ينبغي أن يوفر المزيد من الدعم للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وبوصفي رئيسا للجنة الثانية هذا العام، أود أن أوصي بل ويحدوني الأمل في أن تسهم التدابير المقترحة أيضا في تنفيذ برنامج عمل بروكسل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠٠١-٢٠١٠ في برامج التعاون الإنمائي لهذه البلدان فعالية أقل البلدان نموا تقع في أفريقيا، وهي قارة تواجه العديد من العوائق الهيكلية التي تقف في وجه التنمية. ولا بد من إزالة هذه العراقيل. لقد استفحلت معاناة أفريقيا واستطالت. والعالم مدين الآن بالتخفيف من آلامها.

إن إعادة تحديد نسق الميزانية الجديدة بما يؤدي إلى تعزيز قدرة المجلس الاقتصادي والاجتماعي على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية ومقررات مؤتمري مونتيري وجوهانسبرغ تعد مبادرة مناسبة. وإننا نتطلع إلى الاستفادة من فرصة تقييم آليات متابعة توافق مونتيري خلال المناقشات الحكومية الدولية التي ستجري في عام ٢٠٠٤. ونؤيد بشدة عملية الحوار التي أرسيت بين مؤسسات بريتون وودز ومنظمة التجارة العالمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

وتولي بنغلاديش مسألة حقوق الإنسان أولوية عليا. ونعتقد أن التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في ظل بيئة اجتماعية تحتل فيها قيم حقوق الإنسان الصدارة. والعديد من الإصلاحات المؤسسية جدير بتقديرنا. وأتحدث هنا على وجه الخصوص، عن تلك الإصلاحات الهادفة إلى تعزيز مفوضية حقوق الإنسان، ودعم بناء القدرات الوطنية لمؤسسات قوية لحقوق الإنسان، وترشيد التزامات الإبلاغ حيال هيئات الإشراف على المعاهدات وتحسين نظام الإجراءات الخاصة. وعندما يعد المفوض السامي تقريره العام المقبل، نتوقع أن تجري استشارة الدول الأعضاء حسب الأصول بهذا الشأن.

ونؤيد نهج الأمين العام الهادف إلى توثيق التعاون المتطور مع المجتمع المدني والقطاع الخاص. وبنغلاديش، كما تعلمون جميعا تنعم بمجتمع مدني مفعم بالنشاط وقطاع خاص آخذ بالازدهار. وكلاهما يساهم في بلدنا في التغييرات الإيجابية الجارية في مجتمعنا. وبينما نتطلع إلى صدور تقرير فريق الشخصيات البارزة عن علاقات الأمم المتحدة مع المجتمع المدني، نواصل الدعوة إلى إيلاء أولوية عليا لبناء القدرة على تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية وتوافق آراء مونتيري والعولمة في إطار الدور الذي سيضطلع به هذان القطاعان على السواء. والعديد من التوصيات العملية المنبثقة من أوجه التفاعل بين اللجنة الثانية والمجتمع المدني هذا العام جدير بالنظر في إطار عمل الفريق. ويحدونا الأمل في أن تؤدي التدابير المتخذة في ما يتعلق بالتقنيات والتكنولوجيات الحديثة إلى تحسين نظام نشر المعلومات والأرشفة والتوثيق، وأن تعلي صوت الأمم المتحدة وتزيد في وعي أهمية دورها.

وبوصفي رئيسا للجنة الإعلام هذا العام، أتطلع إلى العمل بصورة وثيقة مع إدارة شؤون الإعلام والدول الأعضاء على إجراء تقييم منتظم لأثر جميع التدابير السليمة المتخذة في تعزيز ثقافة الاتصالات في المنظمة. وقد تبدي البلدان النامية اهتماما خاصا حيال إعادة تخصيص الموارد الموفرة من إقامة مراكز اتصالات إقليمية في أوروبا الغربية لأغراض تعزيز مراكز الأمم المتحدة للإعلام في البلدان النامية والنهوض بالتعددية اللغوية.

وقبل أن أختتم بياني، أود أن أقول كلمة بشأن التعبير الطنان الذي يتردد في أروقة المنظمة، ألا وهو تنشيط الجمعية العامة.

ونحن واثقون أن العديد من الأفكار الخلاقة والعملية التي تمخضت عنها أعمالنا في السنوات القليلة الماضية ومشاوراتنا غير الرسمية التي عقدناها معكم، سيدي الرئيس، سيتم شحذها من خلال إجراء مشاورات إضافية. ومن المبكر جدا التعليق على أمور محددة. إلا أن فلسفة عملية التنشيط ينبغي أولا الاتفاق عليها. والمجموعتان – واحدة بشأن تحسين أساليب العمل والأخرى بشأن استعادة وتعزيز سلطة ونفوذ الجمعية العامة، على النحو المتوخى في الميثاق – ينبغي أن تتقدمان على نحو متزامن.

إن البدء فورا بالأمور الصغيرة والأمور التي يمكن تحقيقها يمكن أن تكون استراتيجية عملية. والتقييم الصحيح للتقدم سيحقق نجاحا أكبر. كما أن إظهار الإرادة السياسية القوية في وضع المصلحة الجماعية قبل المصلحة الوطنية، منعا لمزيد من تهميش وتقليص الجمعية العامة في مقابل مجلس الأمن، ينبغي أن يحظى بتركيز خاص. وينبغي أن يكون تعزيز مكتب ودور رئيس الجمعية العامة وتواصلها الجماهيري منطلقا صالحا وممكن التحقيق.

إن اللجان أساسية لعمل الجمعية العامة. ويجب ألا ينظر إلى تنشيط تلك اللجان بمعزل عن تنشيط الجمعية. وعملية الإصلاح والتنشيط، عندئذ، يجب أن تكون عملية متواصلة وشاملة ومحكمة تهدف إلى زيادة المقومات اللازمة للأمم المتحدة وجميع أجهزتها لخدمة الإنسانية. ولأن هذه المؤسسة تمثل بعضا من أنبل دوافع البشرية، فهي تستحق أن نضع في خدمتها أفضل ما يمكننا أن نوفره من إبداعنا وحكمتنا. وستجد الأمم المتحدة والبشرية أن النتائج ذات فائدة متبادلة.

السيد غتان (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): تتضامن الفلبين مع مجموعة الـ ٧٧ وحركة عدم الانحياز في الآراء التي أعربتا عنها، بشأن تجميع أربعة بنود هامة من جدول الأعمال تتصل بإصلاح الأمم المتحدة.

يسر وفدي أن يلاحظ أن مكتب رئيس الجمعية العامة قد أبدى اهتماما متجددا بموضوع مناقشتنا المشتركة الحالية. لذلك، فإنني أشيد بكم، سيدي الرئيس، لعدد المبادرات التي أطلقتموها بالفعل، والتي تهدف إلى تحقيق إدارة تتسم بالكفاءة والفعالية لدورات الجمعية العامة حاليا وفي المستقبل.

سيدي الرئيس، استجابة لدعوتكم التي وجهتموها في مذكرتكم غير الرسمية إلى الوفود للمساهمة بشكل بناء في هذه المناقشة المشتركة باقتراح أساليب عمل محددة وملموسة بشأن شكل وموضوع عمل الجمعية العامة، فإن وفدي سيحجم عن التطرق إلى العموميات.

ففي حين نوجه توصياتنا المحددة إلى الجمعية العامة بشأن البند ٥٥ من جدول الأعمال، فإن بعضها قد ينطبق على مجموعة بنود جدول الأعمال الأخرى.

فيما يتعلق بالمسائل الإجرائية، فإن وفدي يود، في الوقت الحاضر، أن يتقدم بمجرد ثلاثة اقتراحات.

أولا، نقترح أنه ينبغي أن تتمتع البيانات الإقليمية أو بيانات المجموعات بالأسبقية على البيانات الوطنية في إدراجها للمناقشة العامة. والوفود التي تؤيد الآراء التي تعرب عنها مجموعاتها الإقليمية أو مجموعاتها ينبغي أن تحاول الإحجام عن الإدلاء ببيانات بغرض إعادة تأكيد آراء سبق أن وردت في بيانات مجموعتها. إلا أن الوفود التي لديها آراء لم ترد في بيانات مجموعتها الإقليمية أو بيانات المجموعة يمكن أن تدلي ببيانات وطنية موجزة.

إن البيانات الإقليمية أو بيانات المجموعة ينبغي أن تكون شاملة وتقدم بشكل مكتوب من أجل توزيعها، لكن عرضها الشفوي يتعين أن يكون قصيرا، إما من خلال عرض مقتطفات أو مجرد إبراز النقاط المهمة.

ثانيا، نقترح أنه لا ينبغي تجميع بنود جدول الأعمال ذات الصلة فحسب، بل أيضا القرارات النابعة منها ينبغي تجميعها كذلك. إن التجميع، بالطبع، يؤدي إلى نظر شامل في المسائل المترابطة، ويتجنب الازدواجية، وبهذا يحافظ على الموارد. والأهم من ذلك، أنه يخصص مزيدا من الوقت لمناقشات تفاعلية والنظر في النتائج التي يخلص إليها الرئيس بشأن كل مجموعة من بنود جدول الأعمال – وهو موضوع توصيتنا التالية.

ثالثا، نقترح إيلاء مزيد من الوقت لنقاش تفاعلي بشأن المسائل التي تبحث خلال المناقشة العامة أو القضايا المواضيعية. وفي هذا الصدد، فإننا نوصي أيضا، ومن أجل أن نتجنب تبادل وجهات النظر بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة والبالغ عددها ١٩١ دولة عضوا، الأمر الذي لا يتسم بالطابع العملي، يجب أن يتم النقاش التفاعلي بشكل رئيسي بين ناطقين بأسماء المجموعات، وإضافة إلى مشاركة ممثلين من قطاعات مختارة من المجتمع المدني. عندئذ يمكن للرئيس أن يصدر تقييمه أو استنتاجاته بشأن النتيجة التي خلص إليها حول كل من المناقشة العامة المناقشات التفاعلية. والأمر الذي يمكن أن يشكل أيضا أساسا لوضع قرارات أو مقررات الجمعية العامة.

هذه الاقتراحات المتواضعة الثلاثة بشأن تغيير إجرائي من الممكن أن تقطع شوطا بعيدا في نفح الحياة في عمل الجمعية العامة، بإضفاء أهمية على نتائج المناقشات في شكل قرارات ومقررات وبمعالجة صلب الشواغل الشاملة أو العالمية بدلا من الشواغل الهامشية.

وفيما يتعلق بالمضمون، فإن التنشيط أو الإصلاح يمكن أن يكون عصي المنال إن لم نحدد المشاكل الدائمة التي تواجه الأمم المتحدة.

ومن حيث الخطورة، فإن المشكلة الأولى تتمثل في الوعي العام بأن قرارات الأمم المتحدة، باستثناء قرارات مجلس الأمن، ليست ملزمة للدول الأعضاء. والمشكلة الثانية هي أيضا الوعي بأن عددا كبيرا من هيئات الأمم المتحدة لم يعد ممثلا للعضوية العامة – وهي الحالة التي يمكن أن تضعف اهتمام العديد من الدول الأعضاء. والمشكلة الثالثة هي الافتقار الواضح إلى التنسيق القوي بين أجهزة الأمم المتحدة الهامة الثلاثة، ألا وهي الجمعية العامة ومجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

فيما يتعلق بالمشكلة الأولى يقترح وفدي إقامة نظام فعال للرصد. فعلى سبيل المثال، إن رصد تنفيذ قرارات الجمعية العامة ينبغي أن يفوض، حيثما أمكن ذلك، إلى هيئات مؤهلة مثل اللجان الإقليمية. وينبغي أن يكون الرصد عملية مستمرة، كما ينبغي أن يتم تقديم نتائج الرصد إلى الجمعية العامة.

وبشأن المشكلة الثانية، يقترح وفدي استعراضا، ربما، من جانب فريق عمل حول عضوية هيئات الأمم المتحدة الهامة، بدءا بالمجلس الاقتصادي والاجتماعي، بغية

ترشيد العضوية بالنسبة لعدد البلدان الممثلة أو لتمثيل المجموعات.

وبشأن المشكلة الثالثة، نقترح عقد جلسات تشاورية ثنائية بين الدورات تتم بين رئيس الجمعية العامة ورئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي لتنسيق عملهما ولتقييم نتائج التنسيق. كما ينبغي عقد جلسات تشاورية مماثلة بين رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن، وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة ذات الصلة ولا سيما المواد ١٠ و ١١ و ٢٤.

ولأكثر من ١٠ سنوات خلت، ما فتئت الجمعية العامة تنظر في مسألة التنشيط والإصلاح. ومع ذلك، فإن التدابير التي تم اعتمادها حتى الآن كانت متواضعة خلافا لتعاظم المشاكل الإدارية الكلية والجزئية على حد سواء. ويعرب وفدي عن ثقته في أن الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة ستتمكن بفضل رئاستكم من إدخال تحسينات هامة على عملنا المتعدد الأطراف، من حيث الشكل والمضمون على السواء.

ويقترح وفدي أن يشكِّل الرئيس مرة أخرى فريق عمل غير رسمي لينظر في جميع الإحالات التي عرضت في هذه المناقشة المشتركة بغية التوصل إلى مسار عمل محسّن متفق عليه يبدأ تنفيذه في أول فرصة ممكنة.

السيد عامر (الجماهيرية العربية الليبية): يود الوفد الليبي أن يعرب عن ارتياحه للاهتمام المتزايد بإصلاح الأمم المتحدة، وتنشيط دور الجمعية العامة. وفي هذه الدورة يود وفدنا أن يعرب لكم، السيد الرئيس، عن تقديره البالغ للمبادرات التي طرحتموها لتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، وعزمكم على مواصلة هذه العملية في إطار الجهود الهادفة لتعزيز دور هذا الجهاز حتى يضطلع بمهامه على نحو أكثر فعالية. ونثني أيضا على ما قام به الأمين العام من إصلاحات، ونؤيد المبادرة التي أطلقها في مستهل هذه الدورة بشأن تشكيل فريق من الشخصيات البارزة لإصلاح الأمم المتحدة، واستعراض فعالية أجهزتها وتحديد المسؤوليات فيما بينها.

لقد تحدث مندوب الجزائر باسم دول حركة عدم الانحياز، ومندوب المغرب باسم مجموعة السبعة والسبعين، ونؤيد ما ورد في بيان كل منهما ولكننا نود أن ندلي بعدد من الملاحظات الإضافية.

في إطار تقييمنا للتقدم المحرز حتى الآن بصدد تنشيط أعمال الجمعية العامة فإننا في ليبيا نعتقد بأن انتخاب رئيس الجمعية العامة ونوابه، وكذلك رؤساء اللجان الرئيسية قبل ثلاثة أشهر من بدء أعمال الدورة السنوية للجمعية العامة خطوة في الاتجاه الصحيح. ولكن هذا الإجراء وغيره من التدابير التي تم اتخاذها تظل مقتصرة على الناحية الإجرائية. وليس هذا هو هدفنا. فالمطلوب أيضا اتخاذ إجراءات تركِّز على المضمون، حتى نعطي معنى حقيقيا لتنشيط أعمال الجمعية العامة. ويأتي في المقام الأول تفعيل دورها حتى تكون الجهاز المسؤول عن مساءلة ومحاسبة أجهزة الأمم المتحدة بما فيها مجلس الأمن. ويجب أن تضطلع بالمهمة المناطة بها بموجب الميثاق بما في ذلك النظر في المبادئ العامة للتعاون في الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وما يمكن طرحه في هذا الشأن أن تجتمع الجمعية العامة بمجرد ظهور أي أزمة قد تشكِّل خطرا على السلم الدولي، وأن تقدم توصيات بشأنها إلى مجلس الأمن لكي يأخذها بعين الاعتبار عند بحثه تلك الأزمة.

إن الوفد الليبي يتفهم المغزى من تشجيع الدول الأعضاء على نشر قرارات وتوصيات الجمعية العامة على أوسع نطاق ممكن بين مؤسساتها الوطنية بما في ذلك فئات المجتمع المدني. فقد يساعد هذا على حل معضلة ظلت على الدوام محل انشغالنا البالغ وهي عدم تنفيذ ما يصدر عن هذا

المحفل من قرارات. ولكننا ما زلنا نعتقد بأن هذا الإجراء لن يحقق ما نريده وما نصبو إليه وأن اتخاذ إجراءات إضافية يظل أمرا بالغ الأهمية. ومن وجهة نظرنا فإن الإجراء الأكثر فعالية في هذا الشأن هو إنشاء آلية تابعة للجمعية العامة لمتابعة تنفيذ ما يصدر عنها من قرارات وتوصيات وإبراز جوانب النجاح وتحديد أسباب الفشل وكيفية معالجتها. وما لم يتحقق ذلك فإن ما نخشاه هو تأكيد الانطباع الذي ترسخ لدى البعض وهو أن منصة هذه الجمعية ليست سوى مكان تذرف فيه الدول دموعها وتشتكي من همومها ثم تصدر قرارات لا تجد مَن ينفِّذها، أو كما قال الأمين العام، وهو على حق ''إن هذه القرارات لم تعد تحظى بأي اهتمام وراء حدود قاعة الجمعية العامة''.

من الواضح جدا أن الدول الأعضاء حريصة كل الحرص على أن يكون تمثيلها في المناقشة العامة التي تبدأ في مستهل الدورة على أعلى مستوى ممكن. وتؤكد مشاركة كثير من رؤساء الدول والحكومات في هذه الدورة وحتى في الدورات السابقة مدى الأهمية التي يوليها أعضاء هذه المنظمة لهذا الجهاز كمحفل رئيسي للتداول وتقرير السياسات. ولكن ما بدأ يبرز بوضوح هو أن بريق هذا الاهتمام يبدأ في الاضمحلال بمجرد مرور الأسبوعين الأولين من أعمال الجمعية العامة؛ وقد وصل عند مناقشة بعض البنود إلى درجة أن المتحدث يكاد يخاطب نفسه في قاعة لا يوجد بها إلاّ عدد قليل من الوفود، وفي الغالب فإن وجودهم هو من باب المجاملة لا غير. والوفد الليبي يرى بأنه يتعين علينا أن نفكر في طريقة تجعل مناقشة البنود أكثر جذبا للاهتمام. ومن ذلك مثلا تشجيع المناقشات التفاعلية بدلا من الاستماع إلى بيانات أعدت سلفا. وفي هذا السياق فإن من الجدير بالدراسة المقترح الرامي إلى تحديد مجموعة من البنود يجب استرعاء الاهتمام الخاص لها في كل دورة، شريطة مراعاة صلة تلك البنود بالأوضاع الدولية، ومراعاة التوازن عند عملية التحديد.

إن وفد الجماهيرية العربية الليبية يعرب من جديد عن ارتياحه للممارسة المتمثلة في مناقشة بنود معينة كل عامين لأننا كنا من المبادرين بتطبيقها فيما يخصنا من بنود. ونحن مع الممارسة التي بدأت في الدورة السابقة واستمرت في هذه الدورة، وهو إجراء مناقشة مشتركة للبنود ذات المسائل المترابطة كما هو الحال في مجموعة البنود التي نناقشها الآن. ولكننا نعارض بشدة ما يسعى إليه البعض وهو أن تحذف من جدول الأعمال البنود التي لم تناقشها الجمعية العامة منذ عدة سنوات، ونصر على أن قبول هذا الاقتراح مرتبط، بالأساس، بالقرارات التي اعتمدت تحت البنود المعنية. وإن تنفيذ أحكامها من عدمه يجب أن يكون المعيار في حذف أي بند أو الإبقاء عليه.

يؤيد الوفد الليبي إعادة النظر في شكل وعدد القرارات التي تصدر سنويا عن الجمعية العامة. وما نقترحه في هذا الشأن هو تقصير مقدمة كل منها، وأن يعد قرار واحد يتناول كافة البنود ذات الطبيعة المتشابهة. ونحن ندعم أيضا المقترح الرامي إلى تقليل عدد القرارات التي تصدرها الجمعية العامة. ونشدد على أن يكون ذلك بالقدر الذي يمكن تنفيذه بالكامل.

أما فيما يتعلق بالمقترح الرامي إلى بحث برمجة جدول أعمال الجمعية العامة بحيث يغطي سنة كاملة بدلا من أن ينحصر ذلك في الفترة ما بين شهري أيلول/سبتمبر وكانون الأول/ديسمبر، فهذه فكرة ربما الأولى من نوعها إذا ما استثنينا اللجنة الخامسة، التي دأبت على الاجتماع أكثر من مرة في العام، لاستكمال بحث البنود التي لم تتمكن من النظر فيها أثناء الجزء الرئيسي من الدورة. والوفد الليبي يرى أن الجوانب الإيجابية في هذا المقترح تكمن في أنه يمكِّن

الوفود، وخاصة الصغيرة منها، من المشاركة في أنشطة كافة اللجان، علاوة على ما يتيحه من تركيز أكبر عند مناقشة كافة البنود. ورغم ذلك فإننا نرى أن هذا المقترح يحتاج إلى المزيد من الدراسة. أما في هذه المرحلة فإن وفدنا يود طرح الاستفسارات التالية.

أولا، هل ستكون جلسات الجمعية العامة وجلسات اللجان الرئيسية في فترات متعددة من العام؟ وإن كان الحال كذلك متى سيتم إبلاغ الدول الأعضاء بالبنود التي سينظر فيها في كل جلسة، خاصة إبلاغ الدول التي تحتاج إلى خبراء من العواصم للمشاركة في مناقشة تلك البنود؟

ثانيا، في حالة عقد الجمعية العامة واللجان الرئيسية اجتماعات متواصلة، كما هو الحال الآن، ''ولكن في فترات مختلفة من السنة''، فما هي مدة انعقاد كل لجنة؟ ومَن يحدد ذلك؟

ثالثا، هل ستكون اجتماعات اللجان الرئيسية على نحو متوال خلال العام أم ستكون هناك اجتماعات لأكثر من لجنة رئيسية في وقت واحد؟

لقد استمعنا عند مناقشة هذا البند إلى أفكار كثيرة ومقترحات قيِّمة خاصة فيما يتعلق بتنشيط أعمال الجمعية العامة، وتصور الوفد الليبي أن ما أثير يحتاج إلى المزيد من التمحيص والتدقيق. ونعتقد بأن ذلك يمكن أن يتم في مشاورات للجمعية العامة بكامل هيئتها على غرار المشاورات التي تمت يوم ١٧ من الشهر الجاري. وفي هذا الصدد فإننا نؤيد مقترحكم بتعيين منسقين لهذه المهمة لتنظيم المشاورات حول ما طرح من أفكار بشأن هذا الموضوع، وإعداد مقترحات محددة للنظر فيها من قِبل الجمعية العامة.

السيد غاتلوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): ترحب روسيا بالتقرير المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/786) عن تنفيذ الإجراءات. وأحطنا علما بالاهتمام الخاص الذي أولاه الأمين العام لقضية إصلاح الأمم المتحدة وتحسين آلياتها التنفيذية. ونود أن نسجل أن الأمين العام يتفهم جيدا موضوع وأهداف الإصلاح وأنها تنفذ بكفاءة إدارية عالية.

تؤيد روسيا مفهوم تعزيز التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة وترابط عناصرها الأساسية. ونعتقد أنه ينبغي للجهود المبذولة في هذا الاتجاه أن تركز على صياغة المجتمع الدولي ردا جماعيا على التحديات والتهديدات الجديدة وعلى الجهود المشتركة للدول الأعضاء لتعزيز الأمن الدولي بجميع أبعاده.

وفيما يتعلق بالتقرير، نعتقد أنه وثيقة متوازنة تعبر بموضوعية عن العملية النشطة للتحويل في مجالات مختلفة من أنشطة الأمم المتحدة، وفقا للقرار المعروف جيدا بشأن الإصلاح، قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠. ونتفق مع فكرة أنه ينبغي أن تصبح الميزانية العادية للأمم المتحدة للفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ الأداة العملية الرئيسية لتكييف أنشطة الأمم المتحدة مع الأهداف ذات الأولوية. بمعنى أنه ينبغي أن تسهم الوثيقة المالية الرئيسية للأمم المتحدة بفعالية في عملية الإصلاح.

وفي مجال حقوق الإنسان، يظل الهدف الرئيسي للتحويل تعزيز النظم الوطنية لحماية حقوق الإنسان والترويج لتفاعل أوثق بين الحكومات وهيئات الأمم المتحدة فيما يتعلق بتنفيذ المعاهدات الأساسية لحقوق الإنسان. وقد أولي اهتمام لأنشطة تحسين نظام الإجراءات الخاصة لتعزيز درجة المسؤوليات المتبادلة. ونقر بأن العمل في ذلك الاتجاه كان يتم بوجه عام على نحو جيد التوازن وواع، ومن دون محاولة التضحية بالجودة على حساب الكمية.

ويركز جزء التقرير المتعلق بأنشطة الأمم المتحدة في مجال الإعلام على الجوانب الرئيسية لترشيد أنشطة الأمم

المتحدة الإعلامية. ويظهر تحليل ذلك الجزء من التقرير أن التحويلات التي بدأ تنفيذها تتماشى على نحو أساسي مع الأفكار والتعليقات التي نظرت فيها آخر دورة للجنة الإعلام، وأيضا مع التوصيات الواردة في التقرير المعنون ''تعزيز الأمم المتحدة: برنامج لإجراء المزيد من التغييرات'' (A/57/387).

ونواصل دعم عملية إعادة هيكلة إدارة الإعلام. ونأمل أن يسهم النمط التشغيلي الجديد للإدارة الذي استهل في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ في التنفيذ الكفء والمتسق لأهداف استراتيجية حددت من قبل لإصلاح وتحسين فرع الإعلام بالأمم المتحدة. ونعتبر أن المهمة التي حددها الأمين العام لوضع نظام لتقييم أداء النمط التشغيلي الجديد للإدارة على قدر كبير من الأهمية. ونتطلع إلى نتائج الاستعراض السنوي الأول لتأثير البرنامج الذي من المقرر أن يرفع إلى الدورة السادسة والعشرين للجنة الإعلام في عام ٢٠٠٤.

ويبدو مناسبا لنا كون التقرير قد نص على أن تنظر الدورة الثامنة والخمسون للجمعية العامة في اقتراح نقل قسم الخرائط من إدارة الإعلام إلى إدارة عمليات حفظ السلام، مثلما نوقش مرارا وتمت الموافقة عليه مؤقتا في اجتماعات لجنة الإعلام.

ونؤيد عملية ترشيد شبكة مراكز الأمم المتحدة للإعلام حول المراكز الإقليمية، بما يتماشى مع قرار الجمعية العامة ٥٧/٣٠٠. ونعتقد بأن من المهم استعمال الأموال الموفرة بذلك الإجراء في التصدي للمهام ذات الأهمية والأولوية لإدارة شؤون الإعلام.

ونواصل أيضا المتابعة عن كثب لجهود إدارة الإعلام المبذولة من أجل تحسين مكتبات الأمم المتحدة والنهوض بها إلى أفضل مستوى في ضوء خصائص عملها في مراكز العمل المختلفة. ونؤيد تشكيل اللجنة التوجيهية للتحديث والإدارة المتكاملة لمكتبات الأمم المتحدة في آذار/مارس ٢٠٠٣ التي كلفت بوضع توصيات محددة بغية زيادة كفاءة نظام مكتبات الأمم المتحدة وسهولة الاستفادة منها. وننتظر الحصول على تقرير مفصل عن عملية تنفيذ مبادرات محددة يضعها حاليا أعضاء اللجنة التوجيهية أثناء اجتماعاتهم الفصلية.

وفيما يتعلق بالقسم الثالث بشأن تبسيط الوثائق والتقارير، نقدر التحسينات الحقيقية الواردة في هذا المجال. ونظرا لخصائص تقرير الأمين العام بشأن المحيطات وقانون البحار، الذي يشكل بالفعل مرجعا فريدا من نوعه لجميع قضايا التعاون فيما بين الدول في مجال الشؤون البحرية خلال العام الماضي، نقترح المحافظة على ممارسة نشر هذا التقرير فيما يتخطى الحدود التي وضعتها الأمانة العامة لنشر هذا النوع من الوثائق.

وفيما يتعلق بتعزيز فعالية وجود الأمم المتحدة في البلدان النامية، ينبغي أن نضع في الحسبان أن تدابير الوكالات التشغيلية للأمم المتحدة في هذا المجال، كما جاء في الفصول ذات الصلة من التقرير، يجري فحصها دوريا في دورات المجلس الاقتصادي والاجتماعي ودورات المجالس التنفيذية للبرامج والصناديق ذات الصلة من قبيل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وتقرها بقراراتها ومقرراتها. وأن النهج التي أقرتها الدول الأعضاء تجاه هذه القضايا تجلت على نحو خاص في قرارات الدورة التشغيلية العادية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي في عام ٢٠٠٣.

ويبدو من الملائم مواصلة المناقشة بشأن هذه المواضيع في إطار تلك الصيغة. وينبغي توفير الدعم للتدابير الرامية إلى تبسيط أدوات البرمجة التي تستهدف إلى، ضمن جملة أمور، تخفيض تكاليف المعاملات للبلدان المتلقية للدعم،

لا سيما لنتائج مصفوفة إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وللموافقة عليها ولتبسيط أدوات التقييم والإبلاغ.

وفيما يتعلق بتعزيز نظام المنسق المقيم، تنظر الدول الأعضاء بوجه عام إلى المشاركة الأكبر من جانب وكالات الأمم المتحدة المتخصصة والوكالات التقنية في تشغيل هذا النظام على أنها خطوة صوب التحسين. ولكن ينبغي ألا تصير مهمة التمثيل المتوازن لمنظمات الأمم المتحدة في مناصب المنسقين المقيمين هدفا في حد ذاته: ينبغي أن يتسق ترشيح المنسقين المقيمين، فيما يتخطى المؤهلات المهنية الصرفة، من حيث المشاركة في إحدى وكالات منظومة الأمم المتحدة، مع مجالات التعاون ذات الأولوية بين بلد بعينه والأمم المتحدة.

وفيما يتعلق بتعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، نؤيد إنشاء مكتب تمويل التنمية ومكتب لدعم المجلس الاقتصادي والاجتماعي للدعم والتنسيق. وفيما يتعلق باقتراح تقسيم الشعب الرئيسية للإدارة إلى مجموعتين، يشرف على كل منهما أمين عام مساعد وتركز واحدة على تحليل البيانات والمعلومات والأخرى على دعم العمليات الحكومية الدولية في شتى مجالات السياسة العامة، وأيضا في سياق الاضطلاع بمسؤوليات تشغيلية ذات صلة، من المهم البت في كيفية تنفيذ التنسيق بين هاتين المجموعتين والتفاعل بينهما. وهذا التعزيز المزمع إجراؤه للإدارة، يمكن تطبيقه أيضا لتعزيز إمكانات منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات.

ونرحب بإنشاء مكتب وكيل الأمين العام والمستشار الخاص لأفريقيا، ونتطلع إلى العمل الكفء الذي سيضطلع به هذا الكيان الجديد. وفي مجال تشجيع الشراكات، نؤيد الجهود الرامية إلى توسيع نطاق تعاون الأمم المتحدة مع القطاع الخاص، ونؤيد بالذات إنشاء مكتب الشراكات الذي سيتألف من مكتب الميثاق العالمي وصندوق الأمم المتحدة للشراكات الدولية. ونرحب بقيام تعاون بين المكتب وشبكة مراكز تنسيق القطاع الخاص، من خلال منظومة الأمم المتحدة، ونؤيد الترويج النشط لمبادرات للشراكة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية.

ومع ذلك، نعتقد أنه من الضروري أن نركز اهتمامنا أساسا على التنفيذ العملي لنتائج المؤتمرات ومؤتمرات القمة التي عقدتها الأمم المتحدة مؤخرا. وبلوغ تلك الغايات هو الهدف الرئيسي للشركاء كافة – الحكومات والمنظمات الدولية ودوائر الأعمال التجارية والمنظمات غير الحكومية – وهو أيضا مسؤوليتهم المشتركة، وخصوصا في ضوء مشاركتهم الواسعة في الإعداد لعقد تلك المحافل وفي صياغة قراراتها. وفي هذا الصدد، نعتقد أنه من المهم أن تتاح للمنظمات غير الحكومية فرصة لكي تتشاطر خبرتها في مجال المشاركة في تنفيذ نتائج تلك المؤتمرات، ولكي تقوم على النحو الواجب بتقييم التدابير العملية التي يتخذها كل منها في هذا المجال. وينبغي للأمانة العامة للأمم المتحدة أن تضع تصورا لأفضل شكل فعال ممكن لهذا الحوار فيما بين ممثلي المجتمع المدني.

وفيما يتعلق بالإصلاح الإداري وإصلاح الميزانية في الأمم المتحدة، فإن موضع التركيز فيه سيعتمد على قرارات الدول الأعضاء بشأن عدد من التقارير الإضافية المقدمة من الأمانة العامة بشأن التغييرات في عملية التخطيط والميزنة في الأمم المتحدة. وفي الوقت الراهن، نود أن نقيِّم بشكل إيجابي التحسينات التي أُدخلت بالفعل على هيكل وشكل مشاريع الميزانيات العادية ومشاريع ميزانيات عمليات حفظ السلام. وأي تغييرات في السياسة العامة للأمم المتحدة في مجال شؤون الموظفين – مثل تحسين ظروف الخدمة أو تنقيح آليات لتشجيع التنقل – ينبغي، من وجهة نظرنا، أن تكون متماشية مع مقررات الجمعية العامة ذات الصلة بذلك المجال.

ختاما، أود أن أنوِّه بأن الاتحاد الروسي مستعد للمشاركة على نحو بنَّاء ونشط في المشاورات المتعلقة بهذا البند من جدول الأعمال، بغية التوصل إلى قرارات متفق عليها ومتوازنة.

السيد أباتا (نيجيريا) (تكلم بالانكليزية): أود الإعراب عن امتنان وفد نيجيريا للأمين العام، السيد كوفي عنان، على مبادراته وجهوده الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة. وقد جاءت جهوده متسقة مع قرارات وإعلانات مؤتمر قمة الألفية التي تعهد فيها قادتنا بجعل الأمم المتحدة مؤسسة أكثر فعالية للنهوض بالسلام والتنمية المستدامة في العالم. ونود أيضا أن نتوجه بإشادة خاصة إلى نائبة الأمين العام، السيدة لويز فريشيت، على عملها المرموق بشأن تلك المسألة خلال الدورة السابعة والخمسين.

وما من شك في أنه تم بالفعل إحراز تقدم ملموس في مجال السلام والأمن خلال السنوات الخمس الماضية، مما جعل العالم ينظر إلى الأمم المتحدة الآن على أنها منظمة مكرسة لصون السلام والأمن الدوليين، ونيجيريا ترحب بذلك. وإعادة تنظيم إدارة عمليات حفظ السلام وتعزيزها في أعقاب نظر واستعراض تقرير الإبراهيمي، أسفرا عن تحسين قدرة الأمم المتحدة على نشر وإدارة العمليات المركبة التي تشمل حفظ السلام وبناء السلام. وفي هذا الصدد، نشهد نجاح في سيراليون وجمهورية الكونغو الديمقراطية ومؤخرا في ليبريا – حيث تسلمت الأمم المتحدة بشكل فعال عمليات حفظ السلام من الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ونحن نقدر ونؤيد إدخال موضوع سيادة القانون ودمج المسائل الجنسانية واستحداث نهج متعدد الأبعاد في عمليات حفظ السلام.

وفي ضوء تأكيد الأهداف الإنمائية للألفية على حتمية تحقيق التنمية المستدامة من خلال القضاء على الفقر، يتعيَّن على الأمم المتحدة أن تعيد تكريس طاقاتها للتصدي لمشاكل الجوع وسوء التغذية والأمراض، ولا سيما وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز والملاريا والسل. وتود نيجيريا أن تبدي الأمم المتحدة وسائر المجتمع الدولي نفس الالتزام الذي أظهراه في مجال السلام والأمن، نحو تعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية. إن الأهداف التي حددناها لأنفسنا في إعلان الألفية أهداف بعيدة المدى، وقد يبدو لنا أن عام ٢٠١٥ ما زال بعيدا. والواقع هو أننا إذا أردنا بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، فينبغي أن نحدث تحولا جذريا في موطن اهتمامنا، وأن نبدأ التنفيذ السريع لغايات ونتائج مؤتمري قمة جوهانسبرغ ومونتيري. وهذا هو التحدي الأكبر الذي يواجه المنظمة اليوم.

وبما أننا لا نقدر على تحمل ثمن وجود أمم متحدة يعاني معظم أعضائها من العجز بسبب أزمة الدين الخارجي الساحقة، فينبغي للأمم المتحدة أن تستكشف سُبلا لتسوية مشكلة الدين المعجِّزة. فنحن نلاحظ أن إجمالي ديون البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، زادت في عام ٢٠٠٢ بما يقرب من ٥٢ مليار دولار، بينما شهدت تدفقات رأس المال الرسمية إلى البلدان النامية تدنيا مطردا. ويقدر أنه في عام ٢٠٠٣، ستنفق البلدان النامية ٣٥٠ مليار دولار على أعباء خدمة ديونها الخارجية. وفي هذا الصدد، لا يسعنا إلا الاتفاق مع الأمين العام في رأيه القائل بأن ”بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية يستلزم زيادة التمويل الخارجي من المصادر الرسمية، بالإضافة إلى التخفيف من أعباء الديون“ (A/58/290، الفقرة ٤١). ومن ثم، فإننا نحث على معالجة مشكلة الديون الخارجية بروح خلاقة، وبطريقة ابتكارية وقدر كبير من المرونة، وباستراتيجية للإنقاذ من الديون.

ومجال آخر يمكن أن تضطلع فيه الأمم المتحدة بدور محمود – بل هي بالفعل تضطلع بهذا الدور – هو بناء

شراكات قوية. وفي هذا الصدد، نصدِّق على توصية الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى من الشخصيات البارزة، يتولى – في جملة أمور – دراسة التحديات الحالية الماثلة أمام السلام والأمن، والنظر في الإسهامات التي يمكن أن تتأتى من العمل الجماعي، في التصدي لتلك التحديات، واستعراض أداء الهيئات الرئيسية في الأمم المتحدة والعلاقات القائمة بينها. ونرى أن إنشاء هذا الفريق يمثل معلما بارزا آخر في جهود الأمم المتحدة للوصول إلى المجتمع الأوسع بحثا عن حلول لتعزيز المنظمة.

وترحب نيجيريا بالشراكات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية والأطراف الفاعلة غير الحكومية، مثل منظمات المجتمع المدني، ومجموعات المصالح، والجامعات والأفراد. وفي هذا الشأن، نلاحظ بعين الرضا أن دوائر الأعمال منفردة وكذلك منظمات العمل، أُعطيت الفرصة للانضمام رسميا إلى المؤتمر الدولي لتمويل التنمية ولجنته التحضيرية، وأن ممثلي دوائر الأعمال تقدموا باقتراحات تتعلق بالسياسات العامة، لمناقشتها مع الحكومات والمنظمات الدولية. ونرى أن تبادل السياسات والاستراتيجيات مع القطاع الخاص المنظم أمر واجب وصحيح ويتسق مع أهداف إعلان الألفية، وبالتالي ينبغي الاستمرار فيه. وبالنظر إلى هذه التطورات الإيجابية، تعتقد نيجيريا أن الأمم المتحدة هيأت نفسها لرصد ومتابعة هذه الشراكات.

ونلاحظ أن المقترحات المتعلقة بميزانية ٢٠٠٤ – ٢٠٠٥ تعكس عددا من التدابير الرامية إلى تعزيز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، وعلى وجه الخصوص قدرتها على الإدارة. ونحن نرحب بالاقتراحات الواردة في الميزانية المحددة لإعادة تخطيط الإدارة كلها وفقا للولايات الجديدة الناجمة عن إعلان الألفية، وتوافق آراء مونتيري وخطة عمل جوهانسبرغ، مع الأخذ بعين الاعتبار قرار الجمعية العامة بشأن التنفيذ المتكامل المنسق لنتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأساسية ومؤتمرات القمة.

ومع أن مكتب المستشار الخاص المعني بأفريقيا أنشئ في أيار/مايو الماضي، فإنه قدم إسهامات كبيرة، في خلال الأشهر الستة الماضية، لتعزيز أهداف الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا. وإننا نثني على نوعية التقارير التي قدمها المكتب خلال مناقشة الجمعية العامة بشأن الشراكة، وكذلك على جهوده لتعزيز دعم المجتمع الدولي للشراكة. ونحن الآن بحاجة إلى تقديم موارد كافية لتمكين المكتب من الوفاء بالتزامات ولايته.

ونثني عليكم، سيدي الرئيس، لطرحكم، في وقت مبكر جدا من هذه الدورة، عملية تنشيط الجمعية العامة. وتثني نيجيريا على الاقتراحات الواردة في الورقة غير الرسمية التي قدمتموها لمشاورات الجمعية العامة غير الرسمية. ونؤيد وجهات النظر التي أعرب عنها وفد الجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، ووفد مملكة المغرب، بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

ومن المهم الاعتراف بأننا اتخذنا خطوات هامة – وإن كانت متواضعة – منذ الدورة الخامسة والخمسين، في جهودنا الجماعية لتعزيز الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، تود نيجيريا أن تعرب عن التحية الخاصة لرؤساء الجمعية العامة في دوراتها الخامسة والخمسين، والسادسة والخمسين، والسابعة والخمسين، ولميسريهم على بذلهم أفضل جهودهم بخصوص هذه المسألة الحيوية جدا. ولا شك أن مشاركاتهم وجهودهم أسهمت إسهاما كبيرا في النجاح الذي تحقق حتى الآن، ولا سيما في تجميع عدد من بنود جدول الأعمال وانتخاب رئيس الجمعية العامة وهيئات مكاتب اللجان في وقت مبكر. ونحن الآن بحاجة إلى التركيز على كيفية تعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة وعلى إصلاح جدول أعمالها.

وما فتئت نيجيريا ترى أن أية دولة عضو ينبغي أن تكون قادرة على التطلع إلى المنصب الأعلى لهذا الجهاز الهام. ومع ذلك، فقد أصبح واضحا بشكل ثابت في السنوات العشر الماضية أن شاغلي ذلك المنصب كان عليهم أن يكرسوا موارد هائلة من عواصمهم لمساعدتهم في الاضطلاع بمسؤولياتهم. والعاقبة هي أن الدول التي لم توهب تلك الموارد ستتردد في تقديم خدمات مواطنيها لهذا العمل الهام. وفي الحقيقة، سيكون من الصعب بالنسبة لكثير من الدول الأعضاء، ولا سيما أقل البلدان نموا، وكثير منها من قارتنا، أن تعرض خدمات مواطنيها لهذا المنصب الهام بسبب ذلك القيد. ألا نحرمهم بهذا، ضمنا، من ذلك الامتياز؟ ألا نمنع بهذا الجمعية العامة من أن تصبح معقلا للمبادئ الديمقراطية تكون فيه للقوي وغير القوي حقوق وتطلعات متساوية؟

لذلك، من المحتم بالنسبة لنا أن نتحرك بسرعة في الدورة الراهنة نحو اعتماد تدابير من شأنها أن تعزز مكتب الرئيس، وذلك بوسائل مثل إنشاء عدد من الوظائف لذلك المكتب. وقرار كهذا سيقضي بشكل فعال على ضرورة إحضار رئيس الجمعية العامة موظفين كبارا من عواصمهم لمساعدتهم في الاضطلاع بمسؤولياتهم الهامة. وهذا من شأنه أن يعزز أيضا الذاكرة المؤسسية للمكتب.

وفيما يخص مسألة جدول أعمال الجمعية العامة، تحث نيجيريا الرئيس على أن يجري مناقشات منتظمة ومكثفة مع رؤساء المجموعات الإقليمية، وأيضا مع الدول الأعضاء المعنية، بشأن كيفية حل المشكلة. وينبغي أن ننظر، على سبيل المثال، في إنشاء قائمة خاصة بالبنود المؤجلة، دون المساس بقدرة الدول الأعضاء على طرح مسائل عندما ترغب في ذلك. وهناك طريقة أخرى لتعزيز الجمعية العامة هي ضمان تنفيذ قراراتها. وتود نيجيريا أن يعهد إلى الأمانة العامة بتقديم قائمة إلى الدول الأعضاء، مرة كل أربع سنوات، تتضمن مقررات وقرارات الجمعية، ومستوى تنفيذها. وتدبير كهذا من شأنه أن يساعدنا في تقييم أدائنا – أو في الحقيقة، عدم أدائنا.

وفيما يتعلق بإصلاح وإعادة هيكلة عمل اللجان الرئيسية، ترى نيجيريا أنه ينبغي عدم استفراد لجنة بعينها للإصلاح، لأن مهام كل اللجان مرتبطة ومتداخلة فيما بينها. وبالتالي، ينبغي أن يجري إصلاح اللجان الرئيسية بأسلوب شامل.

في الختام، تعتقد نيجيريا أن تعزيز الأمم المتحدة وتنشيط الجمعية العامة ينبغي أن ينظر إليهما باعتبارهما عملا مستمرا. وتؤكد نيجيريا مجددا تأييدها للجهود الرامية إلى تعزيز الأمم المتحدة بأسرها، وتؤكد للأمين العام مشاركتنا النشطة المستمرة في العملية.

السيد مهيغا (جمهورية تترانيا المتحدة) (تكلم بالانكليزية): يشارك وفد بلدي الوفود الأخرى في التنويه بمبادرتكم النشطة المستمرة، سيدي الرئيس، لتحقيق التقدم في مناقشتنا بخصوص تنشيط الجمعية العامة في سياق جدول الأعمال الشامل لإصلاح الأمم المتحدة. وهي مبادرة جديرة بالثناء وتجيء في الوقت المناسب. ووفد بلدي يؤيد تمام التأييد البيانين اللذين أدلى بهما بشأن هذا الموضوع الممثل الدائم للجزائر بالنيابة عن حركة عدم الانحياز، والممثل الدائم لمملكة المغرب بالنيابة عن مجموعة الـ ٧٧ والصين.

إننا نعلق أهمية كبرى على البيانات التي أدلت بها المجموعات الإقليمية بشأن هذا الموضوع الهام الخاص بإصلاح الأمم المتحدة وأجهزتها. والآراء التي أعرب عنها في تلك البيانات حصيلة جامعة لآراء مجموعات الدول المختلفة، وتعكس الأفكار والمفاهيم الحالية للدول الأعضاء في مناطق العالم المختلفة فيما يتعلق بهذه المنظمة. وهذا أسلوب ديمقراطي لتمثيل الدول وتقديم المدخلات لعملية الإصلاح، ولمقارنة وجهات النظر المختلفة والتوفيق بينها فيما يتعلق

بالرؤية المشتركة لأعضاء هذه الهيئة العالمية الذين يبلغ عددهم ١٩١ عضوا.

ويؤيد وفد بلدي تأييدا تاما جهود الأمين العام لإصلاح الأمم المتحدة، ومستعد لتقديم أقصى تأييده لهذه الجهود. لقد ظل النقاش مستمرا بشأن الإصلاح لحوالي عقد. وحصل على زخم أكبر في السنوات الخمس الماضية، وولد ثروة من الأفكار القابلة للتنفيذ. وفي الوقت نفسه، ظهرت تطورات واتجاهات جديدة في المجتمع الدولي تمثل تحديات للأمم المتحدة وتتطلب استجابة عاجلة من جانب المنظمة، التي هي بوتقة الإرادة الجماعية لأعضائها جميعا.

إن خطى التطورات والتحديات العالمية الآخذة في الظهور تسبق خطى إصلاح المنظمة وقدرة هذه المؤسسة على التصدي للتحديات بالقدر الكافي. والحقيقة، أن الإصلاحات فات موعد إجرائها ومن الضروري أن تكون نافذة قريبا، عاجلا وليس آجلا، لتمكين المؤسسات القائمة من أن تظل ذات أهمية ومركزة على مواجهة التحديات.

والعولمة، وأساليب الحرب التقليدية وغير التقليدية، والأمراض الوبائية العالمية، وتحقيق إعلان الألفية والأهداف الأخرى التي وضعناها لأنفسنا، ليست سوى عدد قليل من طائفة من التحديات التي تتطلب استجابة عاجلة من منظومة الأمم المتحدة والمنظمات المتعددة الأطراف الأخرى.

يعرب وفدي عن ترحيبه بمبادرة الأمين العام بإنشاء فريق من الشخصيات البارزة لوضع توصيات بشأن إصلاح الأمم المتحدة. ونثق في أن هذا سيضيف قيمة إلى المقترحات الموجودة، التي يصلح بعضها بالفعل للتطبيق ولا يتطلب سوى الحفز لإرادة الدول الأعضاء.

ومن العيوب الرئيسية في تنشيط أعمال الجمعية العامة التأخير في تنفيذ القرارات التي اعتمدتها الجمعية بالفعل لهذا الغرض، أو عدم تنفيذ هذه القرارات، فضلا عن القرارات الأخرى التي اعتمدتها الجمعية كجزء من عملها بوصفها الهيئة المختصة بوضع السياسات العامة في الأمم المتحدة. وثمة حاجة ماسة للربط الكلي بين وضع السياسات وصنع القرار والتنفيذ، على النحو المنصوص عليه في الفصل الرابع من ميثاق الأمم المتحدة عن ولاية الجمعية العامة. ولا يقل عن ذلك أهمية متابعة المؤتمرات والاجتماعات المنبثقة عن قرارات هذه الجمعية، تلك المتابعة التي يجب أن تركز على الأداء والنتائج بدلا من التركيز على العمليات والإجراءات المتخذة بشأن تقاريرها. ومن شأن هذا النهج أن يوفر معايير لتقييم التقدم المحرز والإسراع بالتنفيذ الفعال لقرارات الجمعية العامة.

وفي هذا الصدد، نرحب بمقترحاتكم يا سيدي فيما يتعلق بتحسين الدور الذي يقوم به الرئيس والرئاسة، وإنشاء مكتب الجمعية، وإناطة المكتب الحالي دور اللجنة العامة. ومن شأن ذلك أن يتيح متابعة عملية التنفيذ وتقييمها عن كثب وتعزيز علاقة العمل بين الرئاسة والأمانة العامة وتبسيطها، فضلا عن العلاقة بين الجمعية العامة وأجهزة المنظمة الأخرى، بما فيها مجلس الأمن، كما نص الميثاق.

ومن المهم لذلك أن يتم تنشيط الجمعية العامة بالتزامن مع الإصلاحات التي تجري في أجهزة المنظمة الأخرى من أجل تنسيق عملية الإصلاح الشامل وضبط مواقيتها على نحو متسم بالشفافية. ومن الأمور ذات الأهمية الخاصة في تعزيز سلطة الجمعية العامة تحسين الاستفادة بسلطتها في صنع القرار في مسائل الميزانية، كما جاء في بيان مجموعة الـ ٧٧ والصين. كما أن من الضروري بنفس الدرجة أن تستعرض العلاقة بين لجان الجمعية العامة الأخرى ومسؤوليات هذه اللجان تمكينا للجمعية من ممارسة دورها المحوري إزاءها، وذلك من أجل تبسيط تغطية المسائل وبنود جدول الأعمال المرتبطة ببعضها، وفقا لما تراه الرئاسة ملائما.

وقد بذل جهد كبير لترشيد أساليب عمل الجمعية العامة، كالإجراءات المتعلقة بالوثائق، وإعادة تنظيم بنود جدول الأعمال، ومنهجية إعداد القرارات وعرضها، وتخصيص الوقت للمناقشات. بيد أنه ينبغي النظر إلى الترشيد على أنه شرط مسبق لتنشيط الجمعية العامة، فضلاً عن كونه نتيجة للتحسينات في أساليب العمل الناشئة عن تنشيط الجمعية. إذ ينبغي أثناء الاضطلاع بمهمة التنشيط أن ينظر في أمر طرق العمل المطلوبة وفقا لذلك. ويتعين أن يكون الإصلاح عملية مستمرة. وقد يكون من الضروري نتيجة لهذه العملية أن يوضع جدول زمني لمباشرة تدابير الإصلاح والتنشيط التي يكون من الواضح أنها ممكنة ويمكن المضي فيها بعد الحصول على موافقة الدول الأعضاء.

وختاما فإن جمهور الجمعية العامة يتمثل في سكان هذه الكرة الأرضية برمتها. ذلك أنه بظهور الإنجازات السريعة في تكنولوجيا المعلومات، تتابع قطاعات متزايدة من المجتمع المدني في بلداننا ما يجري عمله في الأمم المتحدة لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك والمتصلة بمصلحتهم المشتركة، من قبيل السلام والأمن ورفاههم الاجتماعي الاقتصادي العام بوصفهم من مواطني هذا العالم. وينبغي أن تشمل إصلاحات الأمم المتحدة أيضا، بالتعاون مع الدول، تعزيز أنشطة التوعية لشعوب العالم، لا بقصد إبراز المنظمة أمام دول العالم عامة ومساءلتها والثقة فيها من جانبها فحسب، ولكن قبل كل شيء تسليما بامتلاكنا، نحن شعوب الأمم المتحدة، لهذه الهيئة المتعددة الأطراف.

السيد وانغ غوانغيا (الصين) (تكلم بالصينية): اسمحوا لي في البداية بأن أعرب عن تقديري لكم يا سيدي لعقدكم هذه الجلسة الهامة وللمذكرة غير الرسمية التي أصدرتموها منذ فترة ليست ببعيدة. وتوفر هذه المذكرة أساسا جيدا لمناقشاتنا. كما أرجو أن أتقدم بالشكر لنائبة الأمين العام فريشيت على بيانها.

ويرى الوفد الصيني أن تواكب الأمم المتحدة العصر وتعزز عملية الإصلاح للوفاء بمتطلبات الظروف الجديدة. ومن دواعي سرورنا أن نرى الجمعية العامة تجعل الإصلاح إحدى أولوياتها الرئيسية في هذه الدورة، ونثني كثيرا على الدور النشط الذي يؤديه الرئيس هونيتي في هذا الصدد. كما نثني على مبادرة الأمين العام بإنشاء فريق الشخصيات البارزة المعني بعلاقات الأمم المتحدة بالمجتمع المدني. وأود أن أشدد على النقاط التالية بشأن تنشيط أعمال الجمعية العامة.

تعد الجمعية العامة، وفقا للميثاق، من أهم أجهزة المنظمة. فهي المكان الرئيسي الذي يمكن فيه لجميع الدول الأعضاء أن تستعرض مسائل كبرى من قبيل صون السلام والأمن، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتوطيد دعائم النظام القضائي الدولي، وأن تتخذ قرارات بشأنها. ولا جدال في أهميتها واتساع نطاق تمثيلها وسلطتها.

وفي الوقت الراهن، تواجه الأمم المتحدة تحديات غير مسبوقة في جميع المجالات. فأخطار الإرهاب تتزايد دون هوادة، والصراعات الإقليمية لا تتوقف، ولا تزال مسائل التنمية قاسية ولا تزال حماية البيئة مهمة عويصة. يضاف إلى ذلك ما يتطلبه انتشار أسلحة الدمار الشامل، وانتشار الأمراض المعدية والمشاكل الأخرى الجديدة أيضا من حلول ملائمة. ويحدو المجتمع الدولي أمل متقد في أن يرى الأمم المتحدة تقوم بدور أقوى حتى يتسنى لها العمل كآلية فعالة في تنسيق الجهود الوطنية وتستجيب بشكل أفضل للمخاطر والتحديات الجديدة.

وسوف تساعد الجمعية العامة بعد تنشيطها في تعزيز إصرار الدول الأعضاء على الأخذ بتعددية الأطراف، الأمر الذي سيكون له بدوره أثر كبير وواسع النطاق على إعادة بناء سلطة ومصداقية منظومة الأمم المتحدة برمتها. وتجري المناقشات في هذا الموضوع منذ ١١ عاما، أي منذ الدورة

الخامسة والأربعين للجمعية العامة، وأحرز شيء من التقدم في بعض المجالات. بيد أنها، إن شئت الصراحة، ما زالت تقصر كثيرا عن طموحات وآمال أكبر عدد من الدول الأعضاء. إذ أن تنشيط أعمال الجمعية العامة يؤثر على مصالح جميع الدول الأعضاء دون استثناء وعلى دور الأمم المتحدة في المستقبل. ويجب علينا جميعا لذلك أن نستشعر أهميته الملحة.

ويعرب الوفد الصيني عن تأييده الكامل لاقتراح الرئيس هونتي التركيز في مناقشاتنا على مجالين عريضين هما تعزيز سلطة ودور الجمعية العامة وتحسين أساليب عملها. ونتطلع إلى إحراز تقدم كبير في وقت قريب يبث مزيدا من الحيوية في الجمعية العامة ويمكنها من أداء دور أكثر فعالية في صون السلام وتعزيز التنمية. وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري التماس آراء الدول الأعضاء بشكل كامل، ولا سيما البلدان النامية، والبدء بالمسائل الأكثر سهولة من أجل التوصل إلى توافق في الآراء.

أما فيما يتعلق بتعزيز سلطة الجمعية العامة ودورها، فيرى الوفد الصيني أن العلاقة بين الجمعية العامة والأجهزة الرئيسية الأخرى، بما فيها مجلس الأمن، ليست علاقة منافسة واستبعاد. بل علاقة تعاون وتكامل. ونحن نؤيد تعزيز التفاعل بين الجمعية العامة وسائر أجهزتها الرئيسية، مثل مجلس الأمن والمجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ونؤيد فكرة اختيار موضوع لكل دورة من دورات الجمعية العامة، على أساس مشاورات مسبقة بين الدول الأعضاء، لجعل المناقشة العامة أكثر تركيزاً. ونحبذ أيضاً إجراء مراجعة منتظمة للقرارات التي تتخذها الجمعية والتي اتخذتها، كما نحبذ إدخال التعديلات الضرورية أو الحذف وفقاً لنتيجة المراجعة.

وندعم بذل جهود جدية لتعزيز مكتب رئيس الجمعية العامة بالموارد البشرية والمالية على حد سواء. ونعتقد أن من الضروري إنشاء آلية اتصال بين رؤساء الجمعية العامة السابقين والرئيس الحالي والرؤساء الذين سيأتون لضمان الاستمرارية والاتساق في عمل الجمعية. ونأمل أن يقوم، في أبكر وقت ممكن، كل رئيس منتخب حديثاً بوضع توصيات لأولويات العمل.

ونرى أن اقتراح تفويض إدارة شؤون الإعلام بإعداد خطة عمل سنوية لكل دورة من دورات الجمعية العامة اقتراح إيجابي. وينبغي إقرار هذا الاقتراح وتنفيذه في وقت مبكر، مع تجنب التكرار والتبذير في نفس الوقت.

بالنسبة لتحسين أساليب عمل الجمعية العامة، لقد قمت يا سيادة الرئيس أنت والأمين العام كوفي عنان وممثلو الدول الأعضاء بتقديم العديد من الاقتراحات البناءة. وما نحتاج إليه الآن هو اتخاذ إجراءات بسرعة.

أولاً، يتعين ترشيد وتبسيط جدول أعمال الجمعية العامة. فبعض البنود يمكن بحثها في مجموعات أو مرة كل سنتين. ومن الضروري أيضاً أن يكون جدول بحث البنود أكثر توازناً؛ فبعض البنود يمكن أن تناقش بعد الفترة الممتدة من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر.

ثانياً، يتعين إيجاد حلول عملية بالنسبة لتدفق الوثائق المفرط. فمن جهة، ينبغي ألا تحاول الدول الأعضاء طلب تقارير من الأمين العام عن كل موضوع، ومن جهة أخرى، ينبغي أن تحسِّن الأمانة العامة نوعية التقارير مع زيادة التركيز على التحليل وعلى التوصيات القابلة للتنفيذ. وينبغي أيضاً تخفيض عدد صفحات التقارير بدرجة كبيرة، كما ينبغي أن نطلب إلى الأمانة العامة اتخاذ تدابير فعالة في هذا المجال.

ثالثاً، يتعين أن تُجمّع بنود جدول أعمال الجمعية العامة في مجموعات وأن تحدد اللجان الرئيسية المواضيع التي

ستركز عليها وأن تتجنب تكرار المداولات. وينبغي قيام تنسيق معزز في هذا المجال بين رئيس الجمعية العامة ورؤساء اللجان الرئيسية وممثلي الأمين العام.

رابعاً، يتعين تعزيز وظائف وولاية المكتب لكي تكون أعمال الجمعية العامة واللجان الرئيسية أكثر فعالية. ونوصي بأن يقوم المكتب، آخذاً في الحسبان الحالة الراهنة ورغبات معظم الدول الأعضاء، باعتماد تدابير محددة لتحسين إجراءات تقديم بنود لجدول الأعمال ووضعه في صيغته النهائية، مما يوفر الوقت والطاقة للدول الأعضاء والأمانة العامة.

أخيراً، يتعين الانطلاق من الاحتياجات الفعلية واتخاذ زمام المبادرة لتعزيز عمليات التبادل مع المؤسسات الأخرى ومع المجتمع المدني في مختلف الميادين ذات الصلة للاستفادة من مواردها على نحو جيد.

إن جميع الدول الأعضاء لديها توقعات كبيرة بالنسبة لتنشيط أعمال الجمعية العامة، وقد أظهر الرئيس هنت مهارات قيادية فائقة. ونحن الآن في أفضل وقت لتحقيق تقدم ملموس. ويقول مثل صيني قديم ”جميع الأشرعة مرفوعة على القارب، وكل ما نحتاج إليه الآن هو رياح تهب في الاتجاه الصحيح“. ونحن واثقون بأنه طالما استرشدت الدول الأعضاء بالمصالح المشتركة وأظهرت إرادة سياسية قوية وشجعت عملية الإصلاح بروح ابتكارية وشاملة، فإن جهود الانتعاش ستثمر قريباً. دعونا جميعاً نوحد جهودنا لتحقيق هذه الغاية.

السيد كازيخانوف (كازاخستان) (تكلم بالانكليزية): ننظر اليوم في مجموعة بنود تتناول إعادة هيكلة الأمم المتحدة وإصلاحها وتنشيط أعمال الجمعية العامة، وهي بنود هامة جداً في إطار البيئة العالمية الراهنة.

لقد أشار الأمين العام في تقاريره باستمرار إلى أننا يجب أن نكون مستعدين جيداً لمجاراة الزمن المتغير والتكيف على الدوام مع الحقائق الجديدة والتحديات الجديدة لنجعل منظمتنا أكثر فعالية وكفاءة وتكريساً للعمل من أجل فائدة شعوب العالم. ولم يكن الشعور بالحاجة إلى مؤسسة قوية متعددة الأطراف أقوى مما هو عليه هذا العام، الذي اتسم بمواصلة التحول نحو العولمة.

إننا نؤيد تأييداً كاملاً مبادرة الأمين العام المتعلقة بإنشاء لجنة رفيعة المستوى لاستعراض عمل منظومة الأمم المتحدة. إلا أننا نؤمن، شأننا شأن سائر الوفود الأخرى، أن العمل على تنشيط أعمال الجمعية العامة وإصلاح المنظمة ينبغي أن يستمر في العام القادم دون انتظار توصيات اللجنة.

ولا بد من تقوية دور الأمم المتحدة في المجالين الاجتماعي والاقتصادي. ونرى أن الإصلاحات ينبغي أن تساعد الأمم المتحدة على تنشيط التعاون الدولي في متابعة نتائج المؤتمرات الدولية الرئيسية ومؤتمرات القمة المعقودة تحت رعاية الأمم المتحدة. ونعتقد أنه ينبغي استخدام عملية استعراض التنفيذ للتأكيد مجدداً على الأهداف والمرامي التي اتفق عليها في المؤتمرات ومؤتمرات القمة، ولتحديد العقبات والقيود، وكذلك الإجراءات والمبادرات اللازمة للتغلب على هذه العقبات والقيود.

وفي هذا السياق، نأمل أن يسهم في تلك العملية عقد مناسبة رئيسية في عام ٢٠٠٥ لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ جميع الالتزامات التي قطعت في إعلان الألفية، كما أشارت الجمعية العامة في قرارها ٢٧٠/٥٧ باء.

ونرى أنه ينبغي إعادة تنشيط التنسيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وفي هذا السياق، تقترح كازاخستان إنشاء مجلس دائم للمنظمات الإقليمية تابع للأمين العام للأمم المتحدة. ولجعل منظمتنا أقوى، نعتقد أنه

ينبغي ضبط الآلية الحكومية الدولية وتحسين أساليب عملها، لا سيما الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومجلس الأمن. وتنشيط جداول أعمال هذه الهيئات، بالإضافة إلى تحسين أساليب العمل، خطوة ضرورية لتحويل الأمم المتحدة ككل إلى أداة أكثر كفاءة.

ويرحب وفدي بمبادرة رئيس الجمعية العامة المتعلقة بتوفير إطار لتنشيط أعمال الجمعية، يمثل جوهر إصلاح منظمتنا. ويجب أن نوجه اهتمامنا إلى النظر في تدابير لتحسين أساليب عملها لأننا نريد جمعية أكثر كفاءة وأكثر تركيزاً وأكثر أهمية. وأول خطوة في هذا الاتجاه، حسبما نرى، تقوية مكتب رئيس الجمعية العامة، الذي لا يستغنى عن دوره في هذه الممارسة كلها. ونعتقد أن هذه الخطوات المحددة ستعزز دور الجمعية وستزيد كفاءتها وفعاليتها.

ويسلّم وفدي بأنه جرى إحراز بعض التقدم في ترشيد جدول أعمال الجمعية. ونريد أن يصبح أكثر كمالاً لأن بعض البنود لا تقتضي النظر فيها سنوياً. كما أن البنود التي أُجلت مناقشتها لعدة سنوات يجب شطبها كلياً.

ونعتقد أن المداولات في المناقشة العامة وفي اللجان الرئيسية يمكن أن تكون أكثر تفاعلاً إذا ركزت على عدد محدود من المسائل الرئيسية التي تهم الجميع. ويجب أن ندخل أيضاً تحسينات عملية بالنسبة للقرارات، إذ يمكن أن تكون أقصر وأكثر تركيزاً وذات معنى. ويجب رصد تنفيذها على نحو أكثر فعالية.

والمشاورات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المعنية بتنشيط أعمال الجمعية العامة، التي عقدها الرئيس، وفرت فرصة لإجراء تبادل مكثف لوجهات النظر ومهدت الطريق لهذه الجلسة العامة. ونحن نتفق مع الاقتراح الداعي إلى عقد مشاورات غير رسمية لتقسيم المسائل إلى موضوعين عامين هما — تعزيز سلطة ودور الجمعية العامة، وتحسين أساليب عملها.

أما بالنسبة لمجلس الأمن، من البديهي أن الشروط التي حددت تركيبته وإجراءاته قد تغيرت تغيرا جذريا. وتؤيد كازاخستان الاقتراح بعقد اجتماع رفيع المستوى يتعلق بإصلاح تلك الهيئة الرئيسية المسؤولة عن صون السلم والأمن الدوليين.

وثمة هيئة أخرى من هيئات الأمم المتحدة، وهي المجلس الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي أن تصبح أكثر فعالية في مجال تنسيق أنشطة وكالات الأمم المتحدة المتخصصة. وفي هذا الصدد، من الجوهري وضع مبادئ توجيهية واضحة تتعلق بإصلاح المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

والمجلس الاقتصادي والاجتماعي يمكن أن يكون أيضا أكثر فعالية في تعزيز التعاون مع مؤسسات بريتون وودز لإعطائها زخما إضافيا. لقد آن أوان توحيد جهود الأمم المتحدة، ومنظمة التجارة العالمية، والمنظمات المالية والاقتصادية القيادية الأخرى، من الناحية العملية، لمعالجة الفقر والتنمية الاجتماعية.

لقد اقترح الأمين العام عندما قدم مجموعة ثانية لإصلاحات الأمم المتحدة خلال الدورة السابعة والخمسين للجمعية العامة، إجراء استعراض شامل لبرنامج عملنا وتكريس اهتمامنا للأولويات الواردة في إعلان الألفية. ونثني على الأمين العام لإيلائه الاهتمام الوثيق لتخصيص الموارد. إن اقتراحه بتقليص الخطة المتوسطة الأجل إلى سنتين سيتيح لهيئات الاستعراض أن تسلك نهجا أكثر استراتيجية حيال عمل المنظمة ومواردها. وإن منهجنا تجاه عملية إصلاح الميزنة نهج إيجابي ووفدي على استعداد للعمل مع الوفود الأخرى للتأكد من اتخاذ قرارات بعيدة الأثر في الدورة الحالية.

في الختام أود أن أكرر التزام كازاخستان بعملية إصلاح الأمم المتحدة بهدف ضمان نظام عالمي عادل أكثر أمنا. ونشاطر الأمين العام تماما شعوره بإلحاحية الحاجة إلى التغيرات الهيكلية داخل الأمم المتحدة. ويمكن للأمم المتحدة أن تكون قوية إذا قدمت جميع الدول الأعضاء دعمها الكامل لمبادرات الأمين العام للإصلاح. وتقف كازاخستان على أهبة الاستعداد للإسهام في جعل المنظمة أكثر استجابة لتحديات القرن الحادي والعشرين.

السيد محبوباني: (سنغافورة) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي أن أبدأ بتقديم تهانئي لكم على تنظيم هذا النقاش المشترك. ومن الواضح من الخطابات التي استمعنا إليها لغاية الآن أن هناك زخما جديدا بشأن هذه المسألة وأعتقد أنكم، سيدي، قد بذلتم جهودا أكثر من أي شخص آخر لإحياء موضوع ظلت مختلف التيارات تجرفه في الأمم المتحدة.

أود أن أخص بالذكر خطابي الجزائر والمغرب باسم حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ ٧٧. وأعتقد أيضا بأن بياني وفدي اليابان والولايات المتحدة كانا مهمين. وأود أن أشكر زميلي الياباني لإشارته إلى المعايير الأربعة التي ذكرناها؛ ونحن نقدر ذلك.

لكنني أريد أن أشير على وجه الخصوص إلى بيان وفد الولايات المتحدة الذي تحدث عن المبادئ السبعة التي ينبغي أن توجه عملنا الإصلاحي. وإذا سمحتم لي أن أقول شيئا في البداية كي أوضح المشكلة التي تواجهنا، لدينا بيان جديد ومبادئ جديدة. إن من طبيعة هذه القاعة ألا نتحدث بعضنا إلى بعض وألاّ نشير إلى بيانات بعضنا البعض، وهذا يوضح مشكلتنا. لكن السبب الذي يدفعنا إلى إبراز المبادئ التي ذكرتها الولايات المتحدة – المسؤولية، الخضوع للمساءلة، الفعالية، الإشراف على الموارد المالية، التحديث، المصداقية، الحرية – هو لأننا نؤمن بأنها مبادئ مفيدة للنظر فيها. إننا بالتأكيد نؤيد مبدأ الخضوع للمساءلة، وإذا أمكننا أن نجسد بطريقة ما، مبدأ الخضوع للمساءلة في كل بعد من عمل الأمم المتحدة، سواء في الأمانة العامة أو في مجلس الأمن أو في الجمعية العامة، فأقول عندئذ إن نصف المشكلة قد حسم.

إن ما أعتزم عمله اليوم، أملا بتقديم مساهمة مفيدة، هو الإدلاء بأربع نقاط. تطرح النقطة الأولى السؤال فيما إذا كانت الجمعية العامة غير المنشطة – إنني لست متأكدا بحق كيف يمكنكم توضيح جمعية عامة غير منشطة، ربما جمعية عامة راكدة أو متخبطة – هي المشكلة أو أن ذلك من أعراض مشكلة أوسع؟ وتسأل النقطة الثانية: ما هي الأسباب الجذرية الحقيقية، على حد التعبير المحبذ في الأمم المتحدة، لجمعية عامة متخبطة؟ وتسأل النقطة الثالثة: ما هي الحلول الحقيقية لتنشيط الجمعية العامة؟ أخيرا، أود أن أتطرق إلى تفاصيل برزت خلال المناقشة حتى الآن حول نقاط معينة.

النقطة الأولى: هل الجمعية العامة هي التي ضلت الطريق أم أن الأمم المتحدة، كمنظمة، هي التي ضلت الطريق. أود أن أقول إننا ينبغي لنا أن ننظر في إمكانية أنه ربما تكون المنظمة برمتها قد ضلت الطريق وليس فقط الجمعية العامة.

ولعل أفضل طريقة لتوضيح هذا الوضع هي أن نطرح على أنفسنا السؤال ماذا سيرى زائر من كوكب آخر، لنقل، من كوكب المريخ، إذا ما قام بزيارة لكوكب الأرض لأول مرة. إذا ما دار حول العالم، قد يرى عالما ديناميا يحدث التغيير فيه كل يوم، حتى ونحن نتكلم. إننا نعيش بالفعل في لحظة من أهم اللحظات الشيقة في التاريخ. لكن إذا ما طلب الزائر من المريخ اصطحابه إلى مركز القضايا العالمية واصطُحب إلى هذه القاعة وقيل له ”هذا هو

مركز القضايا العالمية''، عندها قد يشعر بالحيرة من دينامية العالم الخارجي من ناحية، ومن السبات العميق هنا في هذه القاعة من ناحية أخرى. وهذا يبين، بطريقة ما، أن المنظمة برمتها قد تكون جزءا من المشكلة.

وتوخيا للإنصاف نقول إن بعض أجزاء هذه المنظمة تعمل بالطبع بنجاح، مثل عمليات حفظ السلام أو ممارسات وضع الأعراف. وثمة الكثير من العمل القيم الذي تضطلع به المنظمة. لكنكم إذا نظرتم إليها بموضوعية كمنظمة أنشئت في ١٩٤٥، وسألتم أنفسكم ما إذا كانت المنظمة قد تكيفت مع ٢٠٠٣، فإن الجواب الصريح التزيه سيكون بالنفي، وهذا قد يكون جزءا من السبب الجذري للمشكلة التي نواجهها.

ولهذا السبب نؤيد اقتراحات الأمين العام بتشكيل فريق من الشخصيات البارزة، لأننا نؤمن بأن الوقت قد حان لإلقاء نظرة شمولية على المنظمة برمتها، واستكشاف ما يمكننا عمله للتأكد من بقائها في القرن الحادي والعشرين.

ومن باب الإشارة إلى النقاط الأخرى المطروحة في النقاش، أريد أن أقول هنا إنني ظننت أن زميلي من بنغلاديش قد تناول نقطة هامة عندما قال إن اختيار فريق الشخصيات البارزة أمر هام. ويحدونا الأمل أن الاختيار لن يكون مبنيا على درجة بروز الشخصية فحسب، بل أيضا على القدرة على تقديم مساهمة مجدية في المناقشة.

النقطة الثانية: ما هي الأسباب الجذرية لانعدام الحيوية في الجمعية العامة هذه؟ عندما كنت ميسرا، ركزنا على عدة مسائل إجرائية من قبيل انتخاب الرئيس في وقت مبكر – وإنني لسعيد بنجاحنا في ذلك – وتقليم جدول الأعمال وتجميع البنود. لكن من البديهي أنه من خلال المناقشات التي أجريناها، بما في ذلك المناقشات غير الرسمية التي استضفتموها، سيدي الرئيس، ثمة مسائل أكبر، وهي ليست مسائل إجرائية بحتة، ربما تنطوي على خطر عندما يتعلق الأمر بتنشيط الجمعية العامة. واسمحوا لي أن أذكر مثالا واحدا فقط. خلال المشاورات التي أجريناها، قال أحد السفراء الموقرين، إذا ما تذكرتُ كلماته بالضبط، إن المشكلة الأساسية هي أن مجلس الأمن يمتص الأكسجين من الجمعية العامة.

وأقول إن هذا الوصف نزيه لما حدث في هذا المحفل. لكن السؤال يبقى، لماذا حدث ذلك؟ لماذا نجح مجلس الأمن في امتصاص الأكسجين من الجمعية العامة؟

وهنا، لسوء الطالع، يتعين عليَّ استخدام كلمة نادرا ما تستخدم في هذه القاعة ولكن ربما ينبغي أن نكثر من استخدامها وهذه الكلمة هي، بالطبع، الاعتبارات الجغرافية – السياسية. عندما عملت هنا في الثمانينات، كان السبب وراء اكتظاظ هذه القاعة وحضور الجميع واهتمامهم بالمناقشات العامة هو أن الحرب الباردة كانت مستعرة. دولتان عظميان كانتا تتنافسان على النفوذ في هذه القاعة وكان الجميع مهتمين.

الآن وضعت الحرب الباردة أوزارها، والحالة الجغرافية – السياسية تغيرت، وحقق مجلس الأمن أولويته. لذلك فان الافتقار إلى الحيوية في هذه القاعة لا يعود إلى إجراءاتنا داخلها فحسب، ولكن أيضا إلى القوى العالمية الأكبر التي تتدفق عبر هذه القاعة. ويتعين علينا أن ننظر في البعد الأوسع.

وهنا أود أن اقتبس من تقرير يحدوني الأمل أن يُقرأ بعناية في سياق المناقشة حول التنشيط – وأشير، بطبيعة الحال، إلى التقرير (A/57/836) الذي عممه ممثل هولندا الدائم في اجتماعنا في غرينتري استيت في ١٦ و ١٧ أيار/مايو ٢٠٠٣.

فيما يتعلق بالتحديات التي تواجه الجمعية العامة، يذكر التقرير:

”تواجه الجمعية العامة تحديين يتضمنان تهديدا لموثوقيتها ومشروعيتها، وكذلك لموثوقية ومشروعية الأمم المتحدة، وذلك بوصفهما من هيئات التحكيم واتخاذ القرارات في العالم بأسره. ويتمثل التحدي الأول، على صعيد السياسات، في تلك الفجوة المزمنة والمطردة الحدة والتي توجد بين القضايا، التي تتسم بأهمية وشأن عالميين، وطريقة تناول هذه القضايا من جانب الجمعية العامة. ومنذ التسعينات، والقيود تحيط بالجمعية العامة على نحو متزايد من جراء فشل الدول الأعضاء في توجيهها في فترة ما بعد الحرب الباردة“. (A/47/836، ص ٣)

أشير إلى ذلك لأنني اعتقد أننا بحاجة إلى إجراء تحليل أوسع إذا أردنا أن نعرف الأسباب الجذرية التي تحتم علينا تنشيط الجمعية العامة.

اسمحوا لي أن أنتقل إلى ملاحظتي الثالثة فيما يتعلق بالحلول. أود أن أتقدم بملاحظة مهمة جدا وأساسية. إذا كنا نبحث عن حلول حقيقية لتنشيط الجمعية العامة، فإننا لن نستطيع أن نفعل ذلك إلا إذا تكون أولا لدينا – جميع الـ ١٩١ دولة عضوا – تفهم جماعي واضح لأسباب الحالة التي نجد نفسنا فيها اليوم. إذا لم نتفق على الأسباب، فلن نتمكن من إيجاد الحلول.

بالنسبة إليَّ، واستنادا إلى الملاحظات التي أبديتها قبل قليل حول السبب الجذري، أود أن اقترح أربعة عناصر ممكنة للحلول.

العنصر الأول، كما قلت، هو إذا كانت الاعتبارات الجغرافية – السياسية هي المشكلة عندئذ يتعين جعل تلك الاعتبارات جزءا من الحل. هنا، وبكل وضوح، نحن في الجمعية العامة يتعين علينا أن نُشرك دول العصر الحاضر الكبرى حتى تشعر بأن الجمعية العامة أداة مهمة ينبغي تعزيزها بدل إضعافها.

وهنا، آمل أن يكون لديَّ خبر سار. فنتيجة العولمة أصبحنا جميعا الآن نبحر على متن نفس السفينة. وحيث أننا نُبحر على متن نفس السفينة، أرى أن الدول الكبرى بدأت تُدرك أيضا أنه إذا حافظ كل إنسان على مقصورته فقط على السفينة، فإنه لن يكون بذلك قد حل مشاكله، لأن المشاكل منتشرة في المقصورات الأخرى من السفينة، وإن تلك المشاكل ستطال مقصورته.

هناك الآن وعي جديد لدى الدول الكبرى بأنها يتعين عليها، إلى حد ما، أن تجد حلولا جديدة للمشاكل العالمية المعاصرة ، وإذا كان هذا بالفعل هو التفكير الجديد، فعندئذ تستطيع الجمعية العامة أن تضطلع بدور رئيسي من أجل الدول الكبرى لهذا العصر.

وفيما يتعلق بالحل الممكن الثاني، اعتقد أن الأوان قد آن للجمعية العامة أن تبعد عن العملية الآلية التي تتم من خلال بحث جدول أعمالها كل عام من أيلول/سبتمبر إلى كانون الأول/ديسمبر دون أن تسأل نفسها إذا كان ذلك الجدول هو جدول الأعمال الحقيقي الذي يركز عليه العالم؟

هنا اسمحوا لي أن أعطيكم مثالا بسيطا. في ٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٣، وفي الوثيقة A/58/323 وصف الأمين العام كوفي عنان، الوضع البالغ الصعوبة للأمم المتحدة. فقد ذكر في الفقرة ٦، أن: ”التساؤل يطاول حتى مدى مطابقة القواعد والمؤسسات المتعددة الأطراف الحالية لمقتضى الحال“. واستطرد، في الفقرة ١٣،

”الأمم المتحدة تجد نفسها في مواجهة مرحلة حرجة: فما لم يستعد مجلس الأمن ثقة

الدول والرأي العام العالمي، سيزداد اتكال فرادى الدول حصرا على منظوراتها الوطنية الخاصة بها للمخاطر المستجدة وعلى التقدير الخاص بها لكيفية مواجهتها".

لقد أبدى الأمين العام هذه الملاحظات القوية جدا في أيلول/سبتمبر من هذا العام. ولكن لو تمت عملية مسح لجميع الخطابات والملاحظات التي تم تقديمها في هذه القاعة منذ ذلك اليوم، لوجدنا أن القليل جدا منها يشير إلى موضوعات الساعة ونتساءل "لماذا حدث ذلك"؟

بوضوح، يجب علينا في هذه القاعة أن نتناول الموضوعات الفعلية وليس الموضوعات التي تُطرح بصورة آلية.

ثالثا، أعتقد بأننا بحاجة إلى تغيير الثقافة المؤسسية لهذه القاعة، وكذلك للجان، بل للهيئة برمتها. يجب علينا أن نتوقف عن تقديم البيانات كلما اجتمعنا في هذه القاعة وأن نبدأ بالتحدث بعضنا مع بعض، والإشارة إلى خطابات بعضنا البعض، والتعليق على ما يقوله الممثلون الآخرون، بأمل التوصل إلى تفاهم. وأعتقد وآمل أن يتسنى تحقيق ذلك.

رابعا، أعتقد أيضا، كما ذكرت في المشاورات غير الرسمية، أنه يجب على كل منا أن يحسب كيف نوازن بين مصالحنا الوطنية ومصالحنا الجماعية. ما قلته في المشاورات غير الرسمية هو أنه إذا كان هدفنا الحقيقي أن ننهض بالمصالح المشتركة للبشرية جمعاء، فهذا يعني أنه يتعين على كل منا أن يضحي بقليل من مصالحنا الوطنية إذا أردنا النهوض بالمصلحة الجماعية. وكما قلت، فإن المصلحة الجماعية هي مجموع المصالح الوطنية مطروحا منه المجهول س.

مرة أخرى، سأعطي مثالا بسيطا. إن جدول أعمال الجمعية ينوء – والبعض يقول يغرق – تحت الحمل الثقيل من بنود جدول الأعمال والقرارات التي تتكرر باستمرار. ولكن في كل مرة يطرح فيها اقتراح بإزالة بند من جدول الأعمال، أو بالكف عن تكرار قرار، ينبري بلد ليقول إن لديه مصلحة مهمة جدا في ذلك القرار المعين.

إذا أضاف كل منا عبئا على عبء الجمعية العامة ورفض كل منا أن يخفف من ذلك العبء كيف سيتسنى لنا تنشيط الجمعية؟

نقطتي الأخيرة – وهي تتصل بتفاصيل نقاط حول العديد من المواضيع التي أثيرت – تتعلق بالرئاسة. نحن بحاجة إلى زعامة قوية من رئيس قوي، وأنتم سيدي، بصراحة، برهنتم على تحليكم بصفات الزعامة. وأقول ذلك بموضوعية، لأنكم أول رئيس أعد تقريرا عن المناقشة حول تقرير مجلس الأمن. ومع أننا اتخذنا قرارا قبل عدة سنوات بإعداد ذلك التقرير، لم يفعل رئيس آخر قبلكم ذلك. وهذا يُبيِّن الفرق الذي يحدثه رئيس جيد.

وفيما نركز على مسائل هامة مثل انتخاب الرئيس مبكرا، وتوفير موارد أكثر لمكتب الرئيس – وهذه كلها أمور مهمة – يحدوني الأمل أن نقوم بتناول الموضوع الجوهري بحساسية ودقة ألا وهو انتقاء رئيس الجمعية العامة. يجب علينا أن نجد سبيلا لضمان أن لا ينظر إلى هذا المنصب – كما تنظر إليه، لسوء الطالع، بعض البلدان – بصفته وسيلة، إلى حد ما ، لإحالة شخص ما على التقاعد. ينبغي أن ينظر إلى هذا المنصب بصفته منصبا مهما وديناميا تُنجز في إطاره الأعمال. ويحدوني الأمل أن يُطبق مبدأ الجدارة في انتخاب الرئيس.

الفكرة الرئيسية الثانية التي ظهرت لغاية الآن هي مسألة الميزانية، وهنا ظهرت التوترات المعتادة بين الشمال والجنوب. إن هذه التوترات، بطريقة ما، لا مناص منها. وهذه أمور حتمية، لأنها من جهة، يرى المساهمون الرئيسيون أنه ينبغي أن يكون لهم نصيب أكبر في تقرير الطريقة التي تُنفق بها أموال الأمم المتحدة، وهذا طلب معقول جدا، فيما يبدو. ولكن، إذا قبلت هذا المبدأ، تكون عندئذ قد قوضت مبدأ المساواة في السيادة الذي أنشئت الأمم المتحدة على أساسه. وإذا قوضت مبدأ المساواة في السيادة، فإنك بذلك تزيل ركنا رئيسيا من أركان الأمم المتحدة. وهذا أحد أبعاد هذه المشكلة.

والجزء الآخر من المشكلة هو أنه إذا سمحت للبلدان التي تُساهم مساهمة ضئيلة جدا بأن تُقرر المبلغ الذي يتعين إنفاقه، عندئذ تكون قد سمحت، بصورة فعلية، لأصغر البلدان بأن تفرض ضرائب على أكبر البلدان. وبمقدورك أن تفعل ذلك لبعض الوقت، ولكنها ستتوقف عن المساهمة بعد قليل. وهكذا، فإن ما نريد من كل المناقشات بشأن الميزانية – وليست هذه مسألة مالية؛ هذه مسألة سياسية – وضع ميثاق سياسي جديد بين المساهمين الرئيسيين والبلدان الأخرى، أصحاب المصلحة الرئيسيين في الأمم المتحدة. ونعتقد أن بالإمكان عمل ذلك، بل ويتعين عمل ذلك.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة تفاؤلية لا تشاؤمية، وها هي ملاحظتي التفاؤلية. تسيطر هذه القاعة، حتى عندما تكون هادئة وفارغة وعندما تبدو في بعض الأحيان خالية من النشاط تقريبا على أحد أهم الموارد في العالم وأكثرها قيمة. وهذا المورد هو الشرعية. وبالفعل، لو أردت أن تُضفي الشرعية على أي إجراء عالمي، لن يستطيع القيام بذلك إلا الأعضاء الجالسون في هذه القاعة. وبصراحة، حتى الشرعية التي يتمتع بها مجلس الأمن تُعد فرعا من شرعية الجمعية العامة، لأنه لو اندثرت الجمعية العامة لاندثر مجلس الأمن أيضا، لأنه لا يستطيع أن يعيش بذاته. لقد نشأت شرعيتها من حقيقة مؤداها أن ١٩١ دولة عضوا قد صادقت على الميثاق وبذلك تكون قد وافقت على الالتزام بأحكامه. ونعتقد أن هذه الشرعية سلعة أساسية لها قيمتها ويمكن أن تُسخر وتُستخدم لتعزيز قضايا عالمية جيدة كثيرة؛ وإذا وجدنا نحن الأعضاء في هذا القاعة، السبل والوسائل لتسخير هذه الشرعية، فأعتقد أننا سنتمكن عندئذ من تنشيط الجمعية العامة بصورة حقيقية.

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): ليس صعبا أن نوافق على ما ذكره للتو المتكلم السابق السيد محبوباني، بطريقته التقليدية التي يُخاطب بها هذا الجمع من المستمعين والتي تضمنت أفكارا أصيلة جدا وحافزة للفكر. وأعتزم أنا نفسي أن أثير قضايا ثلاث لا تتناول كثيرا اقتراحات ومواضيع ملموسة – سوف أشير إليها لاحقا – لأني أعتقد أن لدينا ورقة ممتازة معروضة علينا. وأود أن أثير بإيجاز بعض القضايا العامة لأقدم ما أرى بأنه يمثل شاغلا مشتركا أعرب عنه في الجلسات التي عقدت أمس واليوم.

وأبدأ بالتأكيد على أن سلوفينيا توافق تماما على البيان الذي أدلت به أمس إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي والبلدان المنضمة إليه. وبصفتي الوطنية، وأيضا بصفتي نائبا لرئيس الجمعية العامة، أود أن أتكلم عن مسألة تنشيط الجمعية العامة في سياق عملية إصلاح الأمم المتحدة على النطاق الأوسع.

يؤيد وفدي الرأي القائل بوجود زخم من أجل التغيير وبأنه يتعين علينا أن نغتنم هذه الفرصة. هذا هو الموضوع الذي أود أن أتكلم عنه، وأن أتشاطر بعض الأفكار مع الأعضاء . وأرى أن هناك ثلاثة عوامل على الأقل تدعم الرأي القائل بوجود زخم من أجل التغيير.

أولا، لقد أثارت أثناء المناقشة العامة غالبية كبيرة من المتكلمين، بمن فيهم رؤساء دول أو حكومات ووزراء خارجية، مسألة ضرورة إصلاح الأمم المتحدة. وعبَّر عدد كبير منهم عن وجود الإرادة السياسية لصالح إصلاح الأمم المتحدة. ونعتقد أن هذه الآراء تمثل توافقا في الآراء على نطاق واسع نشأ بين قادتنا في أثناء المناقشة العامة. ويتعين علينا الآن أن نستفيد من هذا التوافق في الآراء في مداولاتنا التي سنجريها فيما بيننا والمناقشات التي ستجرى فيما بين المجموعات الإقليمية المختلفة.

ثانيا، وحسبما ذكر رئيس جمهورية سلوفينيا في البيان الذي أدلى به في المناقشة العامة (انظر A/58/PV.13)، لقد تم بالفعل تحديد عدد من الأفكار والمقترحات الجيدة المتعلقة بتنشيط وإصلاح الجمعية العامة، تؤيدها غالبية الأعضاء. ويتعين علينا الآن أن نترجمها إلى أفعال ملموسة.

وتعد المذكرة غير الرسمية عن تنشيط أعمال الجمعية العامة، التي أشركتنا فيها يا سيدي الرئيس، نقطة انطلاق ممتازة لخطة عمل، آملا أن نتفق عليها في القريب العاجل. ولقد قوبلت مذكرتكم غير الرسمية قبولا حسنا وحظيت بالتأييد في المشاورات غير الرسمية قبولا حسنا وحظيت بالتأييد في المشاورات غير الرسمية المفتوحة باب العضوية والتي أجريت في ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣، وفي مناقشات الجمعية العامة التي أجريت أمس واليوم.

ونعتقد، على هذا الأساس، أن باستطاعتنا المضي قدما في اتخاذ قرار في الدورة الثامنة والخمسين للجمعية العامة، حسبما ذكر ذلك أيضا ممثل إيطاليا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وبذلك، يعتقد وفدي أنه ينبغي للجميع أن يشاركوا في هذه المسألة؛ وينبغي أن نُدرك بأنه لرأي ومساهمة كل فرد منتهى القيمة والأهمية.

وأود أن أضيف أنه نظرا لاتساع نطاق القضايا المتعلقة بهذه العملية، ينبغي أن ينظم عملنا على مسارين في آن واحد: المسار الأول، أن نتناول المقترحات والحلول المتصلة بتحسين أعمال الجمعية العامة التي يمكن إنجازها وتنفيذها في الأجل القصير؛ والمسار الثاني، أن نتناول المقترحات والحلول ذات الطابع الهيكلي، التي قد تستغرق المزيد من وقتنا وصبرنا. وينبغي أن يُتمم هذا العمل الأعمال التي يقوم بها فريق الشخصيات البارزة الذي يجري إنشاؤه بناء على مبادرة الأمين العام.

وأخيرا، ولكي يحدث ذلك، فإننا نحتاج إلى قيادة، والقيادة هي ما نملك: بفضل وجود الأمين العام ورؤياه الواضحة ومطالبته من أجل التغيير؛ وبفضل وجودكم يا سيدي الرئيس، وبإخلاصكم والتزامكم وبإشرافكم على هذه العملية الشفافة والشاملة. والقيادة والدعم مطلوبان أيضا من جميع الممثلين الدائمين ووفودهم للمحافظة على الزخم من أجل التغيير وتحقيق النتائج الملموسة التي نصبو إليها جميعا.

وتعرب سلوفينيا عن تأييدها لكم، يا سيدي الرئيس، وعن ثقتها بإرشاداتكم وقيادتكم، وسنعمل معكم عن كثب.

السيد دروبنجاك (كرواتيا) (تكلم بالانكليزية): تدعو كرواتيا بقوة إلى إصلاح المنظمة، وخاصة فيما يتعلق بتوسيع مجلس الأمن وتنشيط أعمال الجمعية العامة. وبموازاة ذلك، نود أن نعرب عن تأييدنا الراسخ للجهود المستمرة لتعزيز سلطة الجمعية العامة وتحسين أساليب عملها.

وترى كرواتيا أن الخطوة الأساسية نحو تحقيق هذا الهدف الهام ستتمثل في استبدال النهج الذي يتبع منحى المناقشات الطويلة بنهج يتوخى التوصل إلى نتائج ملموسة. وإزاء ذلك، أود أن أؤكد النقاط الرئيسية في موقف

كرواتيا بشأن مسألة إصلاح الجمعية العامة. فالجمعية العامة هي الهيئة الرئيسية الوحيدة في الأمم المتحدة حيث يوجد لكل دولة عضو فرصة متساوية للمشاركة في عملية صنع القرار. وهذه الحقيقة المعروفة جيدا، ولكن كثيرا ما يتم تجاهلها، يجب أن تكون المبدأ الذي نهتدي به في عملنا. وتبعا لذلك، ينبغي أن تأتي الفرق العاملة المعنية بصياغة مقترحات الإصلاح انعكاسا للتمثيل الإقليمي ودون الإقليمي المناسب.

ويجب أن تتغلب المصلحة الجماعية للمنظمة على محاولات ضمان المصلحة الوطنية بأي ثمن، والتي تضر بكفاءة ونوعية عمل الجمعية العامة. ويجب أن يعود الإصلاح بالنفع على كل الدول الأعضاء، وخاصة تلك التي لا تحظى بعضوية مجلس الأمن. وينبغي عدم السماح لمصلحة وطنية بمفردها، مهما كان حجم الدولة العضو، أن يعرقل عملية الإصلاح.

وينبغي تعزيز السلطة السياسية للجمعية العامة إلى حد كبير، وخاصة فيما يتعلق بتنفيذ قراراتها. وفي ذلك الصدد، قد يكون من الممكن تعزيز دور مقدمي مشاريع القرارات، وكذلك تعزيز مسؤولياتهم بالنسبة لإجراءات منبثقة من قرارات معينة. إن اتخاذنا لقرارات بدون أن نكون مستعدين لتنفيذها أو قادرين على ذلك، سيؤدي إلى جعل دور الجمعية العامة بلا جدوى تماما. ولذلك، يجب أن نجد سبيلا لعكس مسار الممارسة الحالية، حتى لو تطلب ذلك تعديل الميثاق.

إننا بحاجة ليس إلى قرارات أقصر وذات منحى موضوعي فحسب، بل أيضا إلى بيانات ومناقشات موجزة. وتتبادر إلى الذهن، في ذلك الصدد، فكرة وضع قيود زمنية لطول البيانات، مع الأخذ بعين الاعتبار المسألة قيد المناقشة، وخاصة إذا كانت الدولة العضو قد أيدت بيانا أدلي به باسم منظمة أو مجموعة إقليمية.

إن تقليص جدول أعمال الجمعية العامة بخفض عدد البنود وتجميعها وفق مجموعات مواضيعية لا يعني أن بعض البنود ستفقد مضمونها أو سيقل شأنها. بل على العكس من ذلك، يجب أن نتجنب تكرارا لا نهاية له لقرارات نتخذها عاما بعد عام. وفي ترشيد جدول الأعمال يجب أن نحافظ على المصالح المشروعة للدول الأعضاء، وأن يأخذ في الحسبان أن دولا عديدة لا تملك التأثير على عمل مجلس الأمن، وأن الجمعية العامة تبقى، بالتالي، الهيئة الرئيسية لدعم أهدافها.

وينبغي ألا ندخر جهدا في البحث عن سُبل لتنشيط عمل الجمعية العامة، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا الحديثة. وعلينا ألا نسيء استعمال تقنيات الطباعة بالحاسوب وغيرها من التقنيات ذات الصلة بحيث يزداد إصدار الوثائق والأوراق، بل يجب استخدامها بطريقة تعاونية تبسط عملنا وتجعله أكثر كفاءة.

وفي الختام، أود التأكيد على أن مشروع تنشيط عمل الجمعية العامة هو عملية تقنية بقدر ما هو عملية سياسية. فهو يستلزم منا كل الخبرة، والمرونة، والتصرف العملي والتفهم. وتعرب كرواتيا عن استعدادها للمشاركة بنشاط في هذا الاتجاه.

أود أن أختتم بياني بالإعراب عن التأييد القوي للبيان الذي أدلى به سابقا الممثل الدائم لسنغافورة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٥.